

to film

ان ذلك ان التلغ هو التبديل باللا مضافة واولى بذلك من جعلوه حاكما وحافظا للذهب
وامروا شيعتهم بالاخذ عنه حتى تدول دولتهم ويظهر مستورهم اللهم تجل فرجهم وتقل عجزهم
ولعله نعمه الله بوجهه اعرض عن ذكر القطع وتغافل عنه فقلب الامر ظهر البطن بتسعيها
للسؤال حين اقتضاه الحال وانتهى من الظن كما هو اي البهائي في زبدته وعلى هذا فلا يوافقنا
لم نجب السؤال بما يطابقه لان من قال ان القطع يتولد من الظن يقول ان الظن يتولد من
الظن بالطريق الاولى على اننا نقول تلك الاوكة ليست كلها ظنونا ولولا خوف الاطالة لشرحت
الحال في كل ما شأنا يعني من كان له قلب والحق التمتع وهو شهيد ثم على ما يظهر من السؤال لا
نقول نعم ان الظنون تتولد من الظنون اذا كانت الامتعات معتبة لاعتبار ظن المولى الحكم
وبراهين جميع ما ذكرنا واجوبه ما على ان يورد عليها مما يطول به الكلام فاعرضنا عنه لذلك
لان الغافل تكفيه الاشارة فان لكل حق حقيقة وعلى كل جواب نوراً واجاهل لا يتفهم بها
عبارة بطوننا وظهور الشيا من الثانية قاله واذا تولدت عنها فقل بتقينا فظنونا
او تنقلب سكونا قل وانما قال واذا تولدت اشعان بقوى التولد لا تيانه باذا
دون ان كما هو ظاهر واعلم انها تبقى ما لم يحصل لامتعاتها واصولها معارض اما بما وقع
التدور والغرض الاضطرار كما امر في النصوص بذلك ان امكن لعدم الحاج من العمل به او لوجوده
او للاخذ بما يحسن باب التسليم اذا اضطر الى ذلك والا فالاولى ان يذكر في سبيله الاقليل
متمايكل واما راجح فيتبعين العمل بالاخير فنقلب الاول شكاً كما تقدم وكما اشار اليه رحمه الله
عليه جوى ذلك على نفع البال ودوام ملال واشتغال في قتل وقال وفي حال عوز غيلة
الاشين التسعة والعشرين من شهر ربيع الثاني سنة اصد عشر ومائتين ميلاد الف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ع المعجدين فيقول العبد المسكين احمد
ابن زين العابدين ان من نعم الله سبحانه الخيرية على ان تشرفت ببعض التفرجات في
المسائل الشرعية لتتفرغ العظماء وذرية الحكماء جمال العصر وناموس الدهر منه في
مطلب الوصول وباني الفروع على الاصول المعلى الاخر والبدوا لا زهي الشيخ جعفر ابو عبد
الحجج الشيخ حضر ادام الله ظل بقاءه على العباد وحفظ بمسجود وعانه تغفر البلاد وانتهى

متى قد يروى وتلك خاتمة مسائل الاصول من مقدمات كتابه المستع بكشف الغطاء ذكر فيها
 نفيها لم يبق على خاطر احد من العلماء من تقدم عليه ولا من بعده الا ان يثبتها اليه
 ولم يخط احد من الافاضل على بال ولا يتضمنها جواب ولا سؤال وقد نبه في كل مسألة على
 ما تعطيه شقوفها من الاحتمال الذي يكون مستثالا للاستدلال بطريق الاشارة والتلويح بما
 يحصل به لمن له بصيرة اماراة التي صرح فاجبت ان استير في تلك الاحتمالات الى بعض التنبية
 على بعض ما هي متفرعة عليه اعانة اللبيفة على ما يرجع فيها ويقويه مستقينا بالله وبه المستعان
 عليه المتكلم **والاول** اطال ذلك بقائه خاتمة في ان مقتضى القاعدة ان لكل مكلف
 في عبادة او معاملة او حكم حكم نفسه بدينه مستقلا من دون ربط بغيره **القول** اعلم
 ان الله سبحانه يعقضى علمه وحكمه جعل احكامه التي امرها على المكلفين اسبابا لما اقتضته
 ذواتهم بما هي عليه من صفاتهم التي بول امرهم اليه بالتكليف الاختياري ليعين الخبيث من ^{الطبع}
 وذلك بامره ونهييه فاذا امتثل المكلف امر الله كان سببا لا يجاد صفة اقتضتها ذاته
 من فضل الله ورحمة واذا خالف امره كان ذلك سببا لا يجاد صفة اقتضتها ذلك من
 عدل الله ونقمة ولما كانت الاوامر والنواهي العبر عنها بالاحكام هي اسبابا بالتمسك
 الصفات التي هي نفس الصواب والعقاب او صور للثواب والعقاب على الخلف وجب في ^{الحكمة}
 ربطها بموضوعات لما استقوم سبباتها وموضوع الحكم قد يكون بسيطا ذاتيا وهو ما ترتبط
 بالنفس والبدن كما اشار اليه اطال ذلك بقائه بقوله حكم نفسه بدينه او نسبيا كما اذا تعلق بما له
 بالنسبة اليه من وجوب زكاة او حضي وكفارة مثلا او من جهة امر كتابه له وانفاقه اياه وبما
 كالمياه المباحة والادوية في احكام تصرف فيها او بما لا يعرف له مالك مثلا وادعاه
 من غير معارض ومثال ذلك فانها نسبية تعلقت الاحكام بهما بالنسبة اليه وهي لا صلة بالموضوع
 البسيط اذ لا تنطاط احكامها بغيره وان نسبت الاحكام اليها لمكتنفا في الحقيقة معقاة من
 الاحكام في ذاتها لان الاحكام ترتبط في الحقيقة بافعال فان كانت افعال في نفسه بدينه فلما
 نفسية وبدنية وان كانت في غير النفس والبدن قلنا نسبية ولما كانت تلك الامور معقاة في
 ذاتها عن الاحكام وانما ترتبط بها من جهة تكليف المكلف بها قلنا انها بسيطة يعني ان
 موضوعها بسيط وهو فعل المكلف فيها ويكون حكم المكلف في البسيط حكم نفسه حتى انه لا يجعليه

اتباع حكم الحاكم فيما يتقنه منها لانه المقلد طريقة الظن فاذا اتقن كان اليقين اولى فيلتزم اذا علم بنجاسة الماء المحكوم بطهارة ويصوم اذا انفرد بروية هلال شهر رمضان وقد يكون متعلق الحكم الذي هو الموضوع مركبا اما على جهة التمازج او على جهة التمايز فالاول كان يكون لزيد على عمرو مال ولا بنية لزيد وسيكون عمرو ويخلف مع قطع زيد باستحقاقه وحكم الحاكم فيسقط عن زيد ويجب عليه اتباع حكم الحاكم وان كان ظنيا بالنسبة وعلمه بالا ستحقاق قطعي كما تقدم في العالم بالنجاسة والسترني وجوب لا اتباع هذا ضعف علمه عن مقابلة حكم الحاكم لا ارتباطه بالغير فيكون الحكم لعمرو بالبراءة شاعلا لمزمنة زيد فيضعف علمه بالبراءة من الحكم عليه فيقوى الحكم لزيد لا ارتباط وان كان ظنيا ويضعف علم زيد لعلم الاستقلال ولا يتوهم ان ذلك انما كان كالحول نوع معاوضة كما قد يتوهم من ظاهر صحيحه ابن ابي يعفور عن الصادق قال اذا رضى صاحب الحق بيمين المنيك لحقه فاستوفه خلف ان لا قوله قبله ذهبت اليمين بحق المدعي الحديث بان يكون المدعي قد اعتاض به باليمين المنيك بقية قوله اذا رضى لاق رضاه باليمين اعم من قطعة الاعتياض بل لعلة رضى بيمينه ليمان المنيك فيقوى ويكمل فيحكم عليه بالنكول او يرد عليه اليمين فيخلف بهذا قال بعض الاصحاب بنية في غير هذا المجلس فكان موضوع الحكم فعلى المدعي والمدعى عليه على جهة التمازج واما كان على جهة التمايز اي الموضوع المركب المتمايز اجزائه وما كان هذا حكمه متقدرا بحسب اجزاء الحكم فمثلا اذا انكرت التزويج ولا بنية له خلفت وحكم الحاكم ثم تزوجت بزوج بعد ان دخل بها اقرت بزوجة الاول وكانت ذاك عند تزويجها بالثاني ويعلم باقرارها فكان موضوع الحكم بالنسبة اليها والى زوجها الثاني مركبا من فعلين فعدد جهات الحكم التمايز اجزاء الموضوع فلا تستحق من المهر شيئا لانها نعت بالنسبة اليها وعلى الزوج ان يصالحها على المهر شي بالنسبة اليه لان اقرارها لا يسمع من جهة ومن هذه الجهة نعمة الصلح ولا يجوز لها ان تطلب خاصة ولا ان تمتنع عليه اذا اداها ويجب عليها ان تغد رهنه بما يملكها ليطلقها والذي يصالحها اقل ما تمول وان اخذته بالهبة كان احوط ومثال ذلك فاذا عرفت ذلك ظهر لك ان قوله سلمه ان مقتضى القاعدة ان يريد به توقيه لما سلكه لا ضبط انواع الموضوع وظهر لك ان قوله وقد يحصل الربط اه من الموضوع المركب منه من التمايز ومنه من التمازج قال ابي الله تعالى وقد يحصل الربط في البين الاشتراك في جزء من البديلين كما اذا خلق الله تعالى

حقوا واحد شخصين ويعرف اتحادها وتعددها بالايقاز من النوم مكملا التحصيل الاطمينا
 فان اتفاقا في اليقظة كان واحدا والاكثر اثنين اول وقوله ما لايقاز من النوم مكملا لينة
 على شئ ضفي على الاكثر وهو ان العلامة الفارقة هي لايقاز من النوم فان انتبهامعافه وواحدا
 وهذا هو الظن من النص والمستفاد منه بعد التدبر ان الحكم بالاتحاد والانفراد بالايقاز انما هو بعد
 تحقق الوحدة او الاثنينية بالايقاز وقد يتحقق ذلك بالمرة لاصتمال الاتفاق فلا تحصل الامانة التي
 يحسن بناء الحكم عليها الا بالثبوت وهو المراد بقوله التحصيل الاطمينان وهذا احتياط حسن ولا يابى
 به مع سعة الوقت اما الوضاق الوقت عما زاد عن المرة فيما يكتفى على التعدد والاتحاد من الاحكام
 اقتصر على المرة بل على المعرفة من الاشياء وليس سكرت الشارع عن الزيادة غفلة الا ان قد اجمال
 ذلك على المتعارف بقوله انما لا تخاطب الناس الا بما يعرفون وبالحمله فلا يستظهر بالزيادة
 عن المرة مع سعة الوقت واي قرى والمراد يكون شخصين على حق واحد ان الجسد بين اليكويين
 تامان في الخلقة والوكان الى القدمين لا تعدد فيه ثم اتا الغالب ومقتضى هذه الصوة هو التعدد
 لحصول الاب جميع المشاعر من القلب والدماغ واللسان والعينين والاذنين والانف واللوحة
 بجميع الاتفاقي كل جسد وذلك يقتضى التعدد بل يمكن القطع له على ما قدره في علم الطبيعي وعلم
 تشريح البدن بالبراهين القطعية الا ان الامكان العقلي محتمل فذكره ايده ذلك لذلك اما ان
 يكون نظرا الى الامكان العقلي وان يكون تنوعا لغيره لينى على هذا ذلك ما نلت عليه من الاصل
قوله ايده الله تعالى ويتفرع على تعددها احكام كثيرة لئلا يمحض اول هو
 كما اشار اليه سلمة ذلك تعالى لان كثير من الطهارات الجيدة والحديثة ومن الصلوة اليومية
 وغيرها كصلوة الجماعة مثلا فيام اصدحا بصا صبه واما اثنان في العود الى المقبر في الجمعة وفي الشها
 ومنع الام عماد على تسديس في الميراث اذا كان من قبل الاب ولو امتنع اصدحا من حضور
 الجمعة جامة الاصلوات الاليتية ومن الصيام على تقدير الاطوار بما وصل الى تحت المعدة كسائل
 الخيض وغيرهما ومن الحج في الامتناع من السمر والطهارات وقيل الصيد بالاسافل هل يكون المحجود
 محكما قتل الخطا فلا يترتب عليه حكم الخلاف في الكفاية ثانيا ام حكم العهد لانه مشترك ام لا يترتب
 عليه شئ لانه ليس بعمل ولا خطا والالتيان المناسك واحكام اجهاد وبعض احكام البيع كحياء
 المجلس مثلا لو اجبر اصدحا للاخر على التفريق حيث ينتفى الاختيار بالكلية لاصتمال المروج لعدم العمل

بهذا التفرق وهذا المسئلة مبينة على مسلتين احدهما مبينة على الاخر الاول اذا علق الحكم
 على شئ اهل يحصل حصول بعض وان كان مستديرا كادراك ركنة من الوقت ام اذا كان مستقبلا
 كاجزاء وبعض القدر في خروج بعض وقت صلوة الخسوف لان المستقبل يستدعي الكل استدعا
 سببا لا فخر حكم الكل بالقوة القريبة واما مسئلة اخر الوقت فخرج بالنص ام يخرج بغيره بين متما
 يزوال اجزاء متساكالتين فلا يكتفى في التعليق حصول البعض والماعلم ارادة الكل او يظن ارادة
 احدهما على جهة الاشتراك فيلزم الاجمال بالتعليق على الشئ وبين سبب الاجزاء فيمكن حصول
 البعض لاستلزامه الكل سواء كان مستقبلا ام مستديرا وهذا هو الاقوى ام لا يحصل الا بالكل
 كحصول الخيار للبائع قبل الاقباض بعد ثلثة ايام ما لم يقبض جميع الثمن وذلك لان مرفوع الاختيار
 لم يحصل له التفرق بجميع حقايقه بل قلبه وعقله لم يفرقا ببناء على المسئلة الثانية ولانه غير ان العلم
 وهذا وان كان هو المشاظر لم يبين عليه الحكم الا اننا في مقام بيان العلة يكون اصلا يلتقي عليه
 الثانية اقامات اصل المتبايعين فكل تفرق المجلس بناء على ان الانسان حقيقة هو الوجود وقد
 فارقت ام لا بناء على ان الامور الشرعية مبينة على المتعارف والمتعارفان الانسان هو هذا
 الجسد والاول مبينة على هذه فمن قال الاعتبار بالروح كان له على اعتداده او كنفائه بالخروج
 عن الكل العقول بعدم التفرق مع الاجزاء والتفرق المويل للاختيار والا فلا ويهيئ فيها
 لمكانا متبايعين هل حصل التفرق ام لا وكل كثير من اصحاب سائر المعاملات والاحكام من
 الايقاعات والاحكام فاذا نظرت الى الاحكام التي قد يحصل فيها نوع الشركة مع التعدد و
 جلستها لا كما ذكره الله بقوله ليست بمحصورة قال سائله ومن مسئلة
 الحديث الاصغر مع السبب المختص باجدهما مما يتعلق بالاغالي من نوم ونحوه فتعلق الطهارة
 به وحده دون صاحبه على الاقوى وقوله مع السبب المختص باجدهما الى قول من نوم
 ونحوه كما السك والاغنا على الاصح اما النوم فانه لما كانت الروح الحيوانية مسوقة بالقلب
 ومنسبطة على سائر البدن لتدبير الغذاء بالانها من المجازية والخاصة والدافعة واللاسكة
 وبالحقها عقب وملا وتطلب الاستراحة فتدب من اقطار البدن واول ما تدب
 منه من العينين فتجتمع في القلب فينام صاحبها الاجتماعية في القلب وقد ثبت شرعا انه حث
 المصطفى عليه السلام في النوم فكان هذا السبب مختصا بالاغالي طاهرا باعتبار مباديه وما ينسب اليه

وبالحمل

والأفرو في كل بلد من الأعالى والأسافل لكن لما ولد حفظ الله بيان اختصاص الحدث في التيمم
وهو جعل الاعتبار كما ذكر في متجه ونحوه كالسكنى فانه نقطة العقل ووحدة الدماغ ومنعه القلب
والاعضاء على القول بسببته كما هو الظاهر كالسكنى باعتبار الحمل والمنع وان اختلفا في ذاتهما بالتحكم
كلهما تنسب الى الاعلى وأما البول والغايط والقيح والقوى في الاعتبار اشبهت حكمهما بالان
اعلى المعلقة وان تعدا الى الحقوين لكن اسافلها والانهما كالمثانة واسافل الامعاء والتبيلين
يشتركان فيها فاذا كان ذلك من الاعلى يعلق بذلك الحدث حكم الطهارة دون صاحبه بقوله
على الأقوى هو كذا لأن الشخصين معتقدان في الاعلى والحدث دفع من واحد مستقل بالسبب
والاثر بالنسبة الى التيمم والسكنى والاعضاء فيلزمه حاصلة حكم حدثه ولما كان الحدث قائما بغير
عن النجاسة المعنوية الشائعة في جميع البلدان التي من جملة الاسافل لم يشترطه وذلك الحدث الشا
هو السبب في وجوب الطهارة احتمل الشريك ولكن الأول أظهر قال ائده الله تعالى فاذا حاول
الوضوء واراد الحركة الى الماء والى عليه الاخر فعله اجباره بنفسه اجمع التوجه الى الحاكم ولا يل
ينقل فرضه الى التيمم مع حصول ما يتيقن به اقول وجب الاجبار توقف الواجب المطلق عليه وكلما توقف
عليه الواجب المطلق وهو مقدر فهو واجب ووجه استقلاله بالاجبار من دون الحاكم ان الحاكم انما
يحتاج اليه البيان ما يخفى من الاحكام ويشكل وهذا الوجوب بالنسبة الى الحدث لاخفاؤه ولا اشكال
ولان الاصل الاستقلال وعدم التسلط عليه فلما جاوره والاما كان الواجب المطلق واجبا مطلقا
ووجه الحاجة الى الحاكم ان الحاكم انما اقيم لاقامة العوج فهو خليفة عام في ابواب الحسنة التي هذا منها
غير مسلم ان هذا مما لا يخفى ولا يشك والاصل مقول بوجه عدم الاجبار ان الشخص ان لا يعلق
به حكم الشرعية لنفسه ولا يكلف اعانته في الطهارة كما في نظايه فاجابه منه او من الحاكم تحيل له وزد
غيره وتكليفه بتكليف غيره وهو غير جائز شرعا ولا عقل فان قيل ان الرجلين قد اشتركا فيما
فلكل منهما نصف على سبيل الشيوع فاذا امتنع من مطاوعة الحدث فقد غصب حصته من اظهر
قلنا ليس امتناعه مستلزما للغصب بل هو اتم نهاية الامران لا يجب عليه بذل حصته منهما للحدث
واجبانه على ما لا يجب عليه ظلمه فلا يجب اجباره وهذا هو الأقوى فينتقل فرضه الى التيمم ولو لم
يؤخر بالمطاطعة الا بما لا فعل يجب بذل ما لا يصح به كالماء والنقل اليه والانه ام لا لا
البراءة والاقل هو الظاهر قال ائده الله تعالى فان اصحاب الى الحركة بطل فالى عليه انضام احتمال

فله الاجبار لما وسقوط الصلوة لفقد الطهوين اوله قد تقدم تضعيف الظنوين وختمته
 الاجبار وتقوية الانتقال الى التيمم والحكم جابرها فالاقوى انه يحل يكون فاقد الطهوين وفيه
 خمسة اقوال الاول الاداء لسفل الزمة بالامر المطلق والقضاء لتحصيل البراءة اليقينية
 والثانية لا والعدم الشرط وله قضاء لعدم الامر بالقضاء الثالث الاداء خاصة لوجود
 شرط الوجوب وهو توبة الخطاب للمكلف الخالي من موانع التكليف والشرط المفقود شرط وضحة
 لا في الوجوب وعموم قوله فاقوامه ما استطعتم الرابع القضاء خاصة لسقوط الدار بفقد
 شرط الصحة والمشروط عدم علم شرطه واما القضاء فلو وجد المقتضى وهو الوجوب فاذا زال
 المانع وهو فقد الطهارة عملنا حكم المقتضى لسفل الزمة المستصحب بناء على ان القضاء
 يعقضي الامر الاول كما هو الاقوى خلافا للمشك والخاص قولنا لم يفده انه ان ذكر الله في الوقت
 بقوله الصلوة كفاه ذلك والافعليه القضاء بناء منه على ان الصلوة ذكرى على هيئة مخصوصة
 في وقت معين والهيئة في الوقت ممتنعة لفقد شرطها فاذا انى بالميسور في الوقت سقط عنه
 المعسور والآفعليه القضاء لسفل الزمة وعموم من ماتت صلوة والا رجع عن ذلك من هذه الاقوال
 الاول وقد حققناه في مسائل الاصول بما لا مزيد عليه فمن اراد الاطلاع عليه طلبه واما شيخنا
 فانه اضاف الثاني لسقوط الاداء بعلم الشرط وسقوط القضاء بعدم الامر بالجلد بالصلوة كما
 هو مذهب المشك قال سلمه الله ولو اراد المسح على القدمين المشتركين ما في عليه الاضطرار
 الاجبار والاكتفاء بالاعمال كالمقطع والرجوع الى التيمم لاختصاصه بالعملى اقول وقد اشرنا
 سابقا الى ان الحقين وما تحتهما مشترك بينهما على جهة الشيوع وهذا معلوم بدليل انك
 لو قلت شجرة من ذلك المشترك تغرق تغرق بها معادفة فكان كل واحد حصص بها
 وقطعت من جذع وهذا شئ ظاهر فاذا اراد احدهما الطهارة من الحدث الاصح المندوب له
 او المشترك على الاضطرار واراد المسح على القدمين المشتركين ما في عليه الاضطرار الاجبار
 وهو هنا اقوى من الاجبار على الحركة لان هناك اجبارا على المساعدة وهذا الاجبار مانع
 منع من التصرف فيما له ونظيره في شراكة المال والظاهر هناك لتلظ الشريك على اتباع حطة
 الشاعتر مع امتناعه او غيبته او مع غصبية حصته شريكه في قاسم الغاصب بمعنى انواع حصته
 لا تولية حصته شريكه للغاصب فيكون غاصبا ضامنا واستشكل المحقق الشيخ على فيما هو الوجه

الظالم على دفع نصيب شركه هل يتعين المدفوع للشريك وفيما لو اخذ الظالم قد نصيب الشريك
 بنيت اخذ مال الشريك هل يتعين للمالك قال له لم اجل الاصاب فيه نصريما ينفي ولا اثبات
 مع ان الضرر قائم والحكم مشكل واعلم ان حكمها فيه نحن فيه يعلم منه ذلك ولو عملنا بحديث اخر
 ولا ضرر في الاموال المشتركة قلنا يتعين حصته في صورة المقاسمة للظالم لا في صورة اخذ الظالم
 قد حصته لشريك واما ههنا فالامر دائر بين واجب وصواب بناء على ما رجحنا من عدم الايجاب
 والآثار حرام فاذا قلنا بعدم الايجاب كما هو الوجود في الاصل عدم التسلط على الغير في بـ
 فمع كان واجبا وصوابا فلحقه المانع على دفع المقتضى واشتراط القرابة في المقتضى يبطل هذا
 بناء على ان مطلق المنى مانع من الامر عند التعارض ولو اشتطنا في ما نعتبه الزم مقاومة
 الامر لا مطلق فضل المنى من المسح على حصته الاخر من القدمين مقاوم للامر بالمسح على حصته منها
 الظاهر نعم فالو مسح والحال هذه بطل وضوءه لان مسحه منتهى عنه لاستلزامه المسح المنهى عنه
 من جهة الشريك فالوجود عدم الايجاب لما هو عدم صحة مسحه لو مسح واما الاكتفاء بالاعمال كما
 لمقطع فبني على ان ما يقتضيه الايمان به وان كان بعضا من الشئ الواحد يحكم المعدوم كالماء
 الموجود المحكوم بنجاسته عند ميراث التيمم فانه معدوم حكما تبع للمعدومته جهة الاستعمال وهي الطهارة
 ام لا لصدق الموجود والوجودان عليه ولهذا اشتراط الشيخ اهله في صحة التيمم والارجح انه يحكم
 المعدوم فعلا هذا يكفي بالا على ذلك ولعموم اذا امرتكم بامر فانتم ما استطعتم ولو قلنا
 به بحكم الموجود وانما منع من استعماله مانع امكن الرجوع الى التيمم بناء على ان الوضوء لا يوجب
 على ما نقله محمد بن المجلسي في شرح الفقيه عن بعضهم كالفضل فاذا غسل شيئا منه ارتفع عنه
 الحدث فاذا غسل يد اليمن في الوضوء جاز له مسح خط القران بها قبل غسل اليد اليسرى لا يحتمل
 نوى الاعمال والتيمم للاسافل بناء على ان حكم التيمم يحكم بمبدله كما اذا امرنا من احدث في اثنا
 لغسل بالاعمال والوضوء لرفع الحدث الاصغر عن الجنب الذي ظهر منه الكبر او لكل بناء على
 تبعض حكم التيمم قال ايده الله تعالى ثم اذا كان الاقل متطهرا هل ينقص حدثه بحدث صاب
 المتطهر على العوالي حيث ان الحدث تعلق بتمام البدن ومن جملة بعض اعضاء الوضوء من
 الاخر والوضوء لا يتقضى او تبقى طهارته ويتقضى الحدث بالعوالي فيجوز لكل منهما مسح الكتف
 بالاسافل ولا يتلف الحكم باصلا فهما فيهم المسح من جهة الحدث دون المتطهر اقول اذا كان الاخر

متطهر اهل البيت يقتضى حدثه يحدث صاحبه المتطهر على العوالى اى حدث النوم والسكنى والاعطاش
 ام لا الظاهر ان لا يقتضى حدثه لاختلاف مسبباتها واما تعلق الحدث بتمام البدن فاما تعلق
 منه بحصة الحدث لا بما يخص المتطهر لان مجاوزة الحدث وملاصقة ليس يحدث وان كان على جهة
 الاسائة لاق الحكم والواقع يوافقنا فاحتمال سرى ان الحدث على المتطهر بالاسباب العالوية ضعيف
 جدا ومثله في الضعف احتمال اختصاص الحدث بالاعلى بل تسرى الطهارة في كل ما للمتطهر
 من المختص والمشارك والحدث ليس في كل ما للحدث من المختص والمشارك فيجوز للمتطهر
 من الكتاب باعاليه وبالا سافل الاعلى ما احتمل في التذكرة من تحريم المس بالعضو النفس بغير
 النجاسة فمن قال بذلك يحتمل له المنع من مس المتطهر بالا سافل بناء على ان النجاسة المعنوية
 بحكم النجاسة العينية كما اشارت اليه بعض الروايات ويحرم على الحدث من الكتاب بالاعلى و
 الاسافل ولو اراد المتطهر من الكتاب بالا سافل فاصنع الحدث من الكتاب من الاعلى الحدث
 بني على المس بالعضو النفس ولو امره المتطهر ان يمس له الكتاب فس بقصد المس بما يخص
 المتطهر فاحتمال ان والاقوى المنع لان ما يخص الحدث هو الحامل لما يخص المتطهر وهو مانع
 له على جهة الشيوع وباقي كلامه يعلم مما ذكرنا قال سلمة الله تعالى وكذا الحكم فيما اذا التزم احد
 بالوضوء لبعض الاسباب دون الاخر قول اذا التزم اصدعا بالوضوء بالنذر والعهد واليمين
 في وقت او دائما حيث فيها جميع الاحكام المحتملة سابقا من الاجبار وعدمه والرجوع الى التيمم
 واحكام المس واذا التزم الوضوء الى افع والمبيع وان كان غي موقت انتظر السبب الصالح له
 نعم اذا قلنا بان التجديدى دافع ومبيح كما هو الظاهر لا يجب الانتظار في نذر المبيع ويجب في نذر
 الافع ولو نذر مطلق الطهارة لم يجب انتظار السبب الا اذا كان متطرا عن ضمانية نذر الوضوء
 في هذا الحال فان المشقة عدم انعقاد الافع والمبيع والمطه نعم وتجا فهم من كلام بعضهم وان
 التجديدى للمتطهر من النجاسة كما قد يفهم من الجار وبالجمله نذر الافع الموقت ان اتفق وقت
 محل تاوجب والا محل النذر ولا يجب الحدث لتفصيل الشرط على الصريح ولا يتحقق لاحتمال انه حدث
 في الواقع والحاصل على تقدير انعقاد النذر تجزى فيه مع لام الاحتمالات المتقدمة قال
 ابيه الله تعالى ومنها اذا اشترك الحدث الاصفى بينهما فان وجب الوضوء على اصدعاه ووصاحبه
 لفراغه من صلواته جاء بالحكم السابق فان اشتركا في الوجوب كان القول بوجوب الاجل فيه باجل

الوجهين السابقين اقدم من السابق اقول اذا اشتراك الحادث الاصغر بينهما فان كان قد صلى
 احدهما قبل الحادث جاء ما تقدم بالنسبة الى من لم يصل وقد ذكر سابقا والمراد باشتراك الحادث
 حصوله من الاسافل من بول او غائط او ميع ولا مرية في الاشتراك لانهما من الاسفلين
 الذين انعم الله بهما على كل واحد منهما الحصول التاملي منهما معا لا شقي كهما في اسفل المعلة والمثني
 والتبليين نعم لو خرج احد الثلثة بعينه بحيث لا يشقه لشئ غيرها من فوق المعلة وان لم يتدا
 الطبيعي ولم يعتقد فان لم نقل بانه ناقض فلا كلام وان قلنا انه ناقض كما هو الوجود وكان بحيث
 فيخص باصدها الحق حكمه عن اخص به وقد مضى وان لم يصلها واشترك في الحدث ترجع اصابا والمنع
 بنفس المريد او بالحاكم لدخول هذه الصورة في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والى وان دخلت في
 المعاونة على الربي فلا يجزئ الاصابا وبهجهان الاصابا هذا مع ضيق الوقت او مع السعة وظن عدم
 ارادة المنع اقام مع السعة وظن ارادته فالاجود العدم ومع عدم ظن الارادة لا يبعد بهجهان
 الاصابا فان لم يتمكن من اصابا حيث يجوز توفضا هو وصح لنفسه وارتفع حدثه لانه مسلط
 على المسح فلا يكون منقيا عنه من جهة حصته المنع ويصلي ولا يضرك ما في الاعضاء المشتركة من
 حدث الاخر وليس كما حمل النجاسة بل هو ما مل الحدث وحامل الحادث ليس محدثا وحدث غير المصنوع
 ليس نجسا ولا ممنوعا عنه ويحمل معارضة التمسك عن التصرف في مال الغير بغير اذنه لا مبرا
 لو اوجب فيرجح المانع وهو اتصال قدمه وعليه فيرجع الى التمسك على ما فتاده وما فاته قوى الابطال
 لما ذكرنا وتودد فيما ياتي ظاهرا هو التمسك والمسلطة مشكلة والمنع عندى في الكل وجه سابقا في
 مطلق المسح لعدم حصول الاشتراك في الوجوب قال ايده الله تعالى ومنها ما اذا خضع الحادث
 الاكبر باجلها المتعلقة بالعوا الى كس المية بهما من واحد دون الاخر ففي مسئلة التمسك
 في الاسافل بالابصار وعدمه يظهر ما سبق فيما سبق اقول هذه المسئلة يعلم حكمها مما سبق
 من جهة الابصار وعدمه بالنسبة الى الاسافل وتبقى فرق هوان الحادث الاكبر يلتقيض ومعنى
 التبقيض بقول مطلق ينقسم على قسمين احدهما انه لا يلبي فيه التوالى بل يجوز غسل اعضاؤه
 النجاسة والباقي انه عنده صلوة الظاهر وثانيهما انه لو كان عند الحادث ما يكفي بعض الغسل من
 الماء فانه يستعمل في التمسك مثله ويتم بدلا عن الباقي او عن الكل على اتصاله وبالجملة فهذا تبقيض
 لغسل بعضه فاعرف هذا تفريق هذه المسئلة بظهورها السابقة في الاصفرا اذا حكمنا عليه بالرجوع الى

الى التيمم لعدم التبعض هناك بهذا المعنى واطلاقه سلمة الله ليس يريد به العموم وانما اطلاقه
 اورد به حكم الاجبار وعدمه في الجملة ولا يلزم منه المساواة في جميع الاحكام وهذا معلوم بقي
 شئ وهو ان حدث لم يختلف فيه هل هو حدث اكبر او حدث اصغر او حدث اكبر في بعض
 الاحكام وحدث اصغر في بعضها كجواز دخول المساجد وقراءة الغرايم والشر في ذلك انه
 ناش عن الاكبر فهو انزل منه رتبة فله صورته وشبهه كعدم الاستقلال بل لا بد معه من الصغرى
 وحيث كان انزل منه كان اكثر احكامه احكام الاصغر والمصالح اطال عمره ورافع ذكره لم اعلم
 اختياره في هذه المسئلة فان كان اختياره انه اصغر فاطلاقه ان اورد به العموم لم يرد به كل شئ
 حتى في عدم التبعض بقول مطه لان ذلك مما لا يفي على من هو ادنى منه فكيف مثله وهو هو
 وان اورد به مما ذكرنا سابقا كما هو الظاهر من المقام فلا باس الا ان المقام يستدعي بيان الفرق
 لذلك يتوهم العموم وان اختار انه اكبر او التفصيل فالتفصيل كما ذكرنا قال سلمة الله تعالى وضحا
 ما اذا اشترك الاكبر بليتها كما اذا احدث من الاسافل واشترك في ^{المعمول} الاستقلال ويجوز ان يحكم في الاجبار
 وعدمه وان كان طهارة احد هادون الاض على نحو ما مر اقول اذا اشترك في الاكبر بخروج المني من
 الاسافل او الحيض او مساميتا باعاليهما حكم الاجبار وعدمه اذا كان السبب من الاسافل اعلم
 مما سبق في مسئلة اشتركها في الحدث الاصغر من رجاء الاجبار على التفصيل المذكور وان كان
 طهارة احد هادونهما فانه يمكن طهارة من لم يصل وان كان السبب من الاعلى
 كالمس فعل المشاء ايض كما ان كان من الاسافل وعلى مذهب السيد المرتضى في عدم الوجوب
 لا يخرج الاجبار بل يخرج العلم وقد مر الاشارة الى نظير ذلك فافهم قال سلمة الله تعالى
 ومنها ان يكونا احد هادون الاكبر ومن الاض الاصغر وحكم ظاهرهما او لا اذا كان من احد
 الاكبر فان كان من الاسافل ومن الاض الاصغر صرح في كل منهما حكم ما سبق من اجبار
 كل منهما الاض لا سيما في الاسافل المشتركة وعدمه وتقدم ان العلم ارجح في نقل كل منهما
 الى التيمم اما في الاكبر فيغسل الزايس وهل يغسل من الجانب الايمن ما يختص به وما يشارك
 فيه يقيم بدلا منه ثم يغسل ما يختص به من الجانب الايسر وما يشارك فيه يقيم بدلا منه فليزى
 يتيمان احد هادون الاض لاجل الترتيب والاض بعد غسل عالى الايسر وهذا عندنا انظر وقد
 اشرت الى ماخذ هذه مفضلة في بعض ما كتبنا من يقيم عن الجانبين ويقصد الترتيب في البدلية

فيلزم غسل الرأس ويقيم عن الباقي ام ينتقل الى التيمم احد فلا يفصل الرأس بل يقيم عن الكل كما
 واحدا بناء على ان التبعيض في الغسل انا هو في الموالاة خاصة وعلى ان الحدث لا يرتفع الا بترك
 الكل فغسل البعض لا اثر له فلا فائدة فيه ويتفرع على هذا عدم جواز متى لقان بالعضو
 الذي تم غسله واذا حدث في الاثناء اعاد غسل رأس وعلى ما اختاره وهو الاول بحكم من
 وجد من الماء ما لا يكفي فيستعمله بالغما بالغ و يقيم عن الباقي ولو اعين بعض عضو التيمم
 عن العضو الذي لم يتم غسله كان الحوط وان كان الاكبر من الاعالي كالمس ففعل المشرك لا وعلى
 مذهب السيد عدم الاجبار اقول اولي واما حكم الحدث الاضغ فظما تقدم قال سلمته
 ومنها لزوم ازالة النجاسة المتعلقة بالجل المشرك في محل الاستنجاء او غيره او بالخاص واذا كان
 لازلتها والحكم يعلم بالمقايضة في المقامين اقول اذا كانت نجاسة باحدة فان كانت في محل
 مختص من الاعالي او في ثوبه واذا التها ب لا زالتها فامتنع الاضغ فحكمه يعلم مما سبق
 في عدم الاجبار واحتمال الاجبار فاذا قلنا بعدم كماله فان كانت في صلبه وامكن ازالته
 بعضها وجب والا فان كانت يغفاه عن قليله وامكن جعلها كل وجب والا فان امكن
 تخفيفها وجب بملك او بفك وما اشبه ذلك والا فان كانت رطبة وامكن تخفيفها وجب
 والا تركت كما هي وان كانت في ثوبه ولم يجد غيره ففي صلواته احتمالات احدها القانو و
 الصلوة عاريا مع امر المطلاع قائما والا بنسأ ويؤم للركوع والتجود وان امكن التجود على
 بعض الاحوال كان تستدبره بعقب رجله تعين التجود تاما او ما يمكن منه ثانيا للتخير
 بين الصلوة فيه او القانو والصلوة عاريا والصلوة فيه قائما فورا للافعال تامة فضلا
 ثالثا تعين الصلوة فيه وهو ضعيف ولللا وسط الجمع بين الروايات وهو الاجود وان
 كانت في الاسفل المشتركة في غير ما يحرم النظر فان كان الاضغ مطلوباً بالازالة كما لو لم يصل ثوبه
 الاجبار والانهل يقول الاجبار هنا بخلاف الحدث ام ليساويه فلا اجبار على المختار ولا
 يبعد قوة الاجبار لعدم مساواة الحدث لا في الحدث لا يري ان الاضغ فيكون جبر
 على طهارة حصته غير الحاج و لشرط النية من المجهور وهي لا تفصل الامم المختار ولا يكفي تولي الحام
 لها هنا كما يكفي في اخراج زكوة مانع الزكوة فان الحام يجبر على الاضغ ويتولى النية وتكفي
 لانها منفصلة عنه فيصح فصل نيتها ما هنا فلا يكون من اجبر على طهارة حصته محسناً يتولى ذلك

لعدم التأثير بخلافه وتوالت تطهير حقيقة من القبح فانها تظهر بذلك لعدم الحاجة الى النية فيكون معنا
 في تصرفه في حقيقة الغير وما على المسلمين من سبيل فيتم هذا الجواب ولا يعارض الامر بتطهير
 حقيقة انتهى عن تطهير حقيقة المتنع ولو عارضه فرضي ظهرت حقيقة الرد لانه في ظاهر الشريعة ليس
 عبادة فلا تستلزم نية النية لانه اذا ثبت ان كانت فيما يحرم النظر اليه فكل من جهة محان الاجابة
 الا ان القاعدة المشهورة المعمول عليها تعارضها يحرم النظر اليه يحرم منه لا العكس وهنا لما كانت
 حقيقة الغير شائعة في حصة حتى انه يصدق ان للقضية له وينسب اليه ظاهر ملك وانه لا يترك
 في الحقيقة لكل واحد نصف شائع في الاخر بحيث يكون حصة في حصة الا من نية ملحوسة فاذا
 اقتضى الحال تطهيره كان مع امتناع الاخر قد عارض المانع والمقتضى ولكن قلنا انه في القبح لا يملك
 للمعارض لما ذكرنا يبقى تعارض مانعية تحريم النظر والنظر لمقتضى الازالة فوجب الازالة بوضع خرقه
 تخينة على يد الموقل تمنع المماسه كما في نظائره فان تعذرت الخرقه خففها بجرح او مراء وشب
 وكل شئ حاز صلب غير صقيل ان لم يمكن جعل اصدعها الاصاام مكان الخرقه او صققها ولو
 كانت لا يجرم بها وامكن بصبل الماء عليها او القعود في الماء وجب وقدم على التخييف وجوبا
 والاصل كما هو ولا يمس غورة وغيره ولا ينظر اليها وان كان لو فعل ذلك ظهر كما في نظائره مثلا
 لوانه جلد غسل الاجنبية غسل الاموات وغسل غورة تقابيد مكشوفة ونظر اليها حال
 ان الة الفحاسة فلما اذا غسل اجرى عليها الماء من غيري من وطفل لا يجرم عليه مستهايقلتها
 له او يقلبها هو بخشبة فغسلها غسل الاموات وهو ينظر اليها بل لو قلبها بيد الا انه لا
 يجرى بيد شيئا من الماء المعبر في التطهير على شئ من بدنها فالظاهرة صحة غسلها وهذا مقتضى
 الاصول الشرعية بمعنى ترتيب ان الصحة عليه بحيث لا يجب غمسها غسل ولو وقعت في البر لم
 ينزع لها شئ وتجوز الصلوة عليها بذلك الغسل ولو وصلت النساء قبل الدفن بعد ذلك
 لم يجب تغسيلها ولو اجري شيئا من الماء على شئ من شعوبها بيد فاصح لان مبتليان على ان
 الشئ مما يغسل في الاموات في غيب غيب الغسل قبل الغسل ام لا وعلى الاستصحاب هل
 انه من المقتضى في العالج من قبل الواجب مظام اذا صدقت عليه الجنينة ام لا وبعضهم
 ابطل هذا الغسل وعلى فرض الصحة مقتضاها فقلنا يجب ان تدفن بدنها من غيري
 غسل لقوة المعارض وليس المنع منه اللهم عنه في حادثة ولا الاستلزام المحرم اللهم عنه

تخينة

اذ لا ملازمة في حقيقة بدنها وانما ذلك لكرهه وتوجع الحرج من نظرا ومس فكساها سبحانه وتعالى
 لستره وظهرها بافضل برة حفظا لمحماتها وطلبها لسترها من ستار العيوب غروجل ولهذا
 العلة امرنا بمراد الالة التي ستمت عن العورة المشتركة بغسلها بخوض من غير نظر اليها ولا مس و
 بالجلد فلا موانع ثم قال سلمة الله ومنها انه لو كان احدها كما فرأه فلينحس محل الاشتراك
 فلا يظهر تغليب للاسلام وعلى الاول هل يسقط التكليف بالطهارة لبطلان التبويض او
 ينزل منزلة المقطوع او يلزم التيمم وعلى القول بتغليب الطهارة يتعين الارتماس بالمعصية
 لعدم امكان التحفظ من تنجيس الماء ويلحق بالسابق اقول اذا كان احدها كما فرأه كانت حصته
 المسلم طاهرة في نفسها ومعنى انها جسد المسلم فاذا كانت حصته الكافر مداخله لها وجب الحكم
 بالنجاسة الخبيثة المستمرة ولا ترتفع عن الحصتين الكافرة بالذات والمسلمة بالعرض لاستمرار
 الممازجة والمباشرة على الصحيح واحتمال تغليب جانب الاسلام اضعف من احتمال تغليب جانب
 الكفر لان النجاسة تنعدي والطهارة لا تنعدي وانما تنعدي الطهارة الى القابل لها لا العاطف
 بل لكل حكمه واراد سلمة الله بقوله فلا يظهر تغليب للاسلام ان المشترك يحتمل النجاسة التي
 لا تظهر عليها آثار الطهارة ولو حكما وان تغليب الاسلام ظهور الاسلام حكما واحتمال عدم تغليب
 الاسلام ضعيف واحتمال تغليب الاسلام بحيث حكم بالطهارة حتى من النجاسة الخبيثة لصدق
 عصمة الماء عليه اضعف وقد احتمل بعض الناس ولعله استفادة من عبارات العلماء في
 في كتبه فيما اذا وقع الكافر في البرص فمات رد اعلى بن ادريس بن ابي نوح الكلبي قال ما معناه
 انه اذا مات زال كفره لان الكفر اعتقاد وهذا بالنسب العضو الى المسلم في الجملة اقوى
 وهو اضعف من تغليب الكفر ثم اذا احدث والكافر من الاسافل يسقط التكليف بالطهارة
 لبطلان التبويض وتنبعض لتزيلة منزلة المقطوع او يلزم التيمم فوجه سقوط التكليف
 عدم قبول العمل للطهارة لانه جسد الكافر ولا تنطق الاعالي وحدها لعدم صحة التبويض
 لان الشرع لم يرد بكليف مكلف بنصف طهارة والنجس المشترك ليس بحكم المعدوم مط ولا يمس
 الى التيمم لان الماء موجود وهذا الوجه ضعيف جدا فلا ينبغي الالتفات اليه ولعله وانما ذكر
 سلمة الله لانه في معرض بيان الاحتمالات الممكنة ووجه التبويض كالمقطوع ان المشترك نجسا
 قابلية الطهارة بحكم المعقود فيشمله لا يسقط الميسر بالمعسور ووجه التيمم ان التبويض لا يجوز

في المائية فاذا حصل المانع منها وجب المصير الى بدلها واقل هذا يتجه على ازالة الحدث الاصغري
 وعلى ذلك فعلى المختار اقواها الرجوع الى التيمم وان قلنا ان المشترك بحكم المعلوم اوجه حكم المقطوع
 لكنه هذا قد يكون الحكم الموجود كحاشياتي وعلى قول الشيخ و توضع الاعالي ويتميم عن الاسفل
 ويتميم التيمم عن الكل بعد الغسل الاعالي ومسح الآس ولو قضا الاعالي ومسح الآس ثم وضع
 القدمين في كثير لا يفعل وادخل يديه في الماء ومسح عليهما بقصد المسح ببقية البلل صح
 وفاقا للحق المحقق ومن تبعه وخلاف المشكوك وعلى هذا فلا يصار الى التيمم مع امكان مبدله
 والذي يظهر بعد بذل جهدي في تعيين هذا الوجه خصوصاً من هنا ان امكن حصول الماء الكافي
 والا ففرضه التيمم واما على فرضي ان الحدث اكبر فان كان الغسل تماساً في الكثير ورب
 وغسل الاسفل الايمن بعد غسل الاعالي ثم الايسر كل صح لان حصته المسلم في نفسها طاهرة
 وقابلة للتطهير فيرتفع حدثها بذلك وتبقى نجاسة المارضة وهي ضيئة لا تنزع مع التعذر من
 ازالته واما اذا كان الماء قليلا وغسل الاعالي واما الاسفل فان قلنا باكتفاء ماء الغسل الازالة
 النجاسة بدوفا تكوي بناء على ان القليل في التطهير لا يحكم بنجاسة الا بعد انفصاله عن العضو
 او فرقنا بين ورو الماء على النجاسة فلا يفعل وان انفصل لا العكس امكن الحكم بطهارة
 الاسفل عن الحدث وحكم الحبث معلوم والا فان قلنا بالتبعض بالمعنى الثاني كما مر على ما
 هو المرجح عندي غسل المختصة ويتميم عن المشتركة يتميم احدهما بعد اعالي الايمن بدل عن
 اسفله والثاني بعد اعالي الايسر بدل عن اسفله وقد مر على هذا انه ان قصد بالتيمم
 باقي العضو صح عندي وان نوى به انه بدل كل العضو وان غسل بعضه كان احوط وان اضطر
 بالتيمم بعد ذلك عن الجملة حتى الى اس كان اولى واعلم انه لا يكف عنده ماء الغسل الازالة النجاسة
 الا اذا كثر وقصد بالماء الثالث رفع الحدث هذا فيما يقبل الازالة وان القليل يفعل
 مطا واما هنا فالمباشرة مستمرة فلا يقبل الطهارة عن الحبث الا بالاسلام ولا فرق عندي
 بين ورو الماء على النجاسة ورو الماء على النجاسة في انفعال القليل فلا يرتفع حدث الاسفل
 الا بالوضع في الكثير وهو المراد بقوله حفظ الله وعلى القول بتغليب الطهارة يتعين الاركان
 بالعصوم ان الذي لا يفعل الا بالتغيير لعدم امكان التحفظ من نجاسة الماء وقوله او يلحق
 الاسفل يريد به تنزيل منزلة المقطوع او يلزم التيمم قال ايده الله ومنها انه لو كان احدهما

صوبها جان لصاحبه اشتراقة ان تمكن من قهره ولو قهره اخو ملكه انقسم الاجرة الحاصلة
 على وفق العمل فاذا عمل احدهما بيديه ورجليه او بيد ورجل كان له ثلثة ارباع وللآخر الربع
 او بيدين ورجل كان له خمسة اسداس وللآخر السدس وان عمل باحدى يديه ورجليه كان
 له الثلثان وللآخر الثلث كذلك مع تساوى اليد والرجل ولو كان الترقا اجنبيا جرى
 بينه وبين الاخر ما جرى بينه وبين صاحبه ولو كان الاسرقاق لاكثر من واحد قسموا واقتسموا
 ولكل من استرقه يبعه وايما به ولو ذلك اقول ولو كان احدهما حرييا جانا للاخرى ان يسترقه
 اذا تمكن من قهره لانه كفيه من الحريين والاتصال بالمسلم لا يخرج به عن حكم اهل ملته ولا
 يمنع اتصاله به من ذلك وفعلها قد يتوهم كيف عليك نفسه لانه مشارك له في كثير من
 اجزائه فانه يكون كانه ملك بدينه لانه منفصل عند حقيقة وصحما وتداخل بعض الاجزاء في اخرى
 على جهة الشئوع لا يخرج به عن التقدر حقيقة وصحما وتصويرا والا لما امكن بيع الحري والمشتاع ولا
 وقفه ولا اباضه اذا غضب الحري الاخر وهذا لو لم يتمكن من قهره واستعلن بغيبه فقهه
 لا احتمل بناء حكمه على ان المملك هل يحصل بحري والحيان مطلقا او مع قصد التملك او مع عدم قصد
 الحيانة للغير والظاهر هناك انه مع قصد الملك وانته مع قصد الحيانة لا يخرج بتملك الغير
 ما لم ينف ذلك ويترك الحريان معرضا عن قصد تملكه عما لو امره في لظا ان لا شك في حصول الملك
 بذلك وهذه المسئلة من هذا الشق الاخر فيملكه دون الاخر ولو قاله لانه وكيل في القهر نعم فتره
 الاخر بنية انه له ملكه وان كان بامر ذلك الاخر المسلم ولو اضلفا فالقول قول القاهر ثم انه
 ايده الله استأنف كلاما فقال ونقسم الاجرة الحاصلة لو عمل احدهما حريين كانا ام مملوكين
 ام مختلفين على قدر العمل فاذا عمل احدهما بيديه والرجلين ولتساوى عملهما في اسوقا
 او عمل بيد ورجل كان للعامل ثلثة ارباع وللآخر الربع اذ في الصورة الاولى يستحق اجرة
 يديه ورجل واجرة الرجل الاخرى للاخر وهو رابع وفي الصورة الثانية كذلك لانه اجرة
 يد ونصف رجل وهي ثلثة ارباع وبقي نصف رجل واجرتا رابع للاخر واسداس الكل وبقي
 اجرة نصف رجل وهي سدس الاخر وان عمل بجلية واصل يديه كان له اجرة يد ورجل وهي
 ثلثان وبقي رجل واجرتا ثلث وهذا لو لم ملكه الاخر فعمل السيدة شارك واختص فلا
 ثمة في ذكره ولو استرقه اجنبيا كان الكماله وقسم الاجزاء العمل الصادر منه ومن غيره على

العمل من كل منهما باعتبار عمل الجراح كما لو شارك الاضني في الاسترقاق واشترى نفسه
 منه شاركه الاجنبي فيما يخص به مملوكه من العمل فاذا عمل الاضني بيد رجلين كان له ^{سبعة}
 اثمان وللاجنبي الثمن وكذا بيد رجل واحد ولو عمل بيد رجلين كان له خمسة اسداس وللاجنبي
 السدس ولو عمل العبد بيد رجلين او بيد رجل واحد كان للاضني خمسة اثمان وللاجنبي ^{ثلاثة}
 اثمان ولو عمل بيد رجلين كان للاضني الثلثين وللاجنبي الثلث وعلى هذا فقس ما لو شارك
 العامل بيد واحدة كان للمرا بعة اثناس وللاجنبي الخمس ولو عمل العبد بيد رجلين و
 عمل الحر معه بيد واحدة كان للمرا بعة اثناس وللاجنبي ثلثة اعشار وهكذا ولو تعدد المالك
 له انشترى العمل لوابسته على حسب نصيبهم مع الانفراد والشرط ان يكون ما ذكره ولكل من استرقه
 او اشترى له من مالكة بيعة واجابة ووقفه وتديبه وعتقه ولو كانا حريتين فلكا واعتق احد
 جاز له شراء الاضني واستيثاره وبالجملة تجر عليه جميع احكام المملوك ولو كان احدهما نكلا و
 الاخر انثى لزم في تمييزهما اختصاص قبل الزك به وقبل الانثى بالاصاس بحيث يكون احصاه
 بالذكى اولى به من الانثى فينتشر عند شفعته وان لم تنتشر الانثى ونحوه ونحوه وان است
 بالمس فعلى وجهه ضعيف او بالتبع وحكم الفرح اليها بحد النسبة ولو لم يكن الامر قتيلا لغيرها
 عند نفسها بحيث لا تظهر آثار الذكورة والانوثة على الوجه بائنا وعدمه وبانبات التحيمة
 وعدمها فان امكن اعتبار البول من اصل القبليين بان يحسن من اتاه الداعي به والا فمما خشي
 مشكلان ولا يختلف الحال ولا الاحكام اما لو تمايزا لم ينطبق على جميع ما قرره ناسا بقا الجواز
 الاختصاص بالحدث من الاسافل وجواز الالة البهامة محل منهما من قبله بالمس وجواز
 النظر الى ما يخصه هنا على القول بالمنع وبالجملة الاحكام المتقدمة على هذا الفرض وان اختلفت
 لا تخفى بقی شیء على هذا العرض يتفرع على كون اصلها وقائه ان كان الانثى فهل يجوز لها التمسك
 الاجنبي وطبعا او تزويجا من الغير استحال من انها متميزة في نفسها وبقبلها فيهرز وتجوز
 ملازمة اخيهما لعدم امكان الاستتار عنه لا يمنع اصل الجواز وليست كالخنق المشكل
 ولا قبلها كقبل المشكل لانفصال الاعالى وتمايزها من بطة كل اعلى باسفله ولو فرض عدم
 التمايز شخص قبله ما نقل الخنثى التي كانت في زمان امير المؤمنين عليه السلام وهي مقدمة
 الاعالى والاسافل ماسون القبليين وتمايزت بالا اعتبار المعتضد باشار التمايز فقد روت

بامرة فاصيلتها بولد وتوقها شخص فبليت منه بولد فكان لها ولان صلبها وولان^{بطنها}
 وقصتها مشهورة يدل على التعدد وهذه اولى واذا ظهرت الاثافي الا على مثل الابنات و
 تمايز الشهوة بانتشار الذكي عند شهوته كان اولى واظهر من تلك فيكون الجواز قويا ولان
 في الفتي لاننا انما منعناه هناك لانه لم يتكح واضحا ولهذا قال على عليه السلام لها على ذلك آت
 اجري من خاصة الاسد واما هنا على هذا الفرض فالظن انها واضحة ولا اشكال في اصل العقل^{هنا}
 مقتضى عموم مقتضى الادلة ووجه المنع احتمال الاشتراك في العضو وفي الاحساس او احسا
 الذكي بذلك للاشتراك في الحقوين والشك في غاي البواطن كالوصم فيكون ملحقا بالمشكل
 على اننا اذا نظرنا مقتضى القاعدة المتقدمة الموجبة لادنى الاجنبية الميعة بغيب غسل الميتة
 اذ لم يكن معها الا دخل اجنبى مع ان مقتضى الادلة صحة الفصل كما تقدم فاذا نظرنا الى
 سر المنع هناك وجده هنا اقوى فالمنع اقوى فان قلت ان هذه ليست كالحثي المشكل فالأما
 بها قياس مع الفارق لان المشكل لا يحكم باصالة التة بل يبنى على احتمال الزيادة ولهذا اذا توكل
 الحثيان المشكلان او اولى المشكل في واضع او واضح في مشكل لم يجب على احد منهم الفصل^{احتمال}
 زيادة العضو المولج فيه والمولج به وقول العلامة به بالوجوب ضعيف وهذا الذي فرضه قسطنطين
 باصالة القبل فيه فلا يلحق به قلت انما الحقناه لاحتمال الاشتراك فيما ذكرناه وللشك في غاي البوا
 والاثار الطاهرة امارات لا توجب اليقين والحصول احساس الذكي بذلك الاشتراك الحقوين و
 لان الشهوة اذا انت يهتز لها جميع البدن ومن جملة للمشرك على ناقلة ان مقتضى الادلة
 على هذا المفروض تقتضى جواز اصل العقد وانما قويا المنع لسر القاعدة المتقدمة في غسل الميتة
 الاجنبية التي حاصلها ان التكليف المتعارضة من جهة اختلاف مصاح متعلقاتها يسلك
 فيها الشارع الحكيم الرفيع بعينه صحة اللطف فيما صرح بما هو لانه بانفراده مكرره مثلا
 حفظها لهم مما هو اشد كراهة منه اذا تعادضا فافهم ولوا شئها اخوها صرح وانعقدت عليه
 على الظن لعموم الادلة ولو انعكس الاس بان كان الذكي دجاجا لها استرقاة ثم اذا اعلمنا
 حكم الاسان فلها على الاشتراك اما من جهة اصل الاشتراك او من جهة الاحساس ولو
 بالمجاورة لاستلزامه السر بان او بناء على اعتباره الخارج مع المشتركات الباطنية في ثبوت
 الاشارات فاضت وجب عليها الوضوء والفصل ولو اولى في واضع وجب عليها الفصل وعلى

ما اعتبرناه من حصول التمايز بظهور الآثار صا وعقل كما هو المفروض المستلزم للتمايز
 شرعا فنقتضى حو في حيزها بالوضوء والغسل كما يقتضى هو بفصل الجنبات بالايلاج وخروج
 المني من الذكر على فرض تعدد القبل وحصول التمايز كما ذكرنا فان تعدد القبل لم يحصل التمايز
 بالآثار ولا انتادادها لاجل التخصيص والاعتناء للأرض طلب التمييز بين ذكرى ريتها او ان
 ثقتها او الاختلاف بالبول فان كان اذا طلب احدهما البول او امي بذلك دون الارض في حين واحد
 وبول الارض يخرج من الارض ويعرف ذلك بآثاره نسب اليه ذلك القبل وعرف الذكر من الانثى
 وان اتفقا مع التعاقب عند الداعي على قبل مخصوص كان حكمهما منسوبا اليه والقبيل الثاني
 ثالث وان خرج بول كل واحد عند الداعي اخص من القبيلين معا ابتداء وانقطاعا وابتداء ولم
 يختلفا كانا خيلين مشكليين ويعرف حكمهما تما سبق ولان لم تعد القبل حكم عليهما بحكم
 ذلك القبل الموجود من ذكرى رية وانوتية كما هو اصل المسئلة فان كانا ذكرين لم يجرى بانكا
 حهما وان كانا اثنيين لم يجرى بانكاهما وباقي الاحكام المتعلقة بتفاريح مع هذه المسائل كثيرة
 واكثرها يعلم مما سبق وما ذكره الاصحاب شكرا لله سبحانه قال ايده الله تعالى ومنها
 انهما لو كانا مجتهدين او مقلدين او مختلفين واختلف حكمهما مع الدافع اذ عاوفي
 ترجيح الاول فضل وجهه اقول افا كانا مجتهدين وتعاوضا في حكمهما بالنسبة الى انفسهما او
 بالنسبة الى المستفتي لهما مثلا فكان سال بن ماء قليل صابته نجاسة ولم يكن غير الا القرب
 فحكم احدهما بالانفعال وجوب التيمم والاخر بعدم الانفعال وجوب الطهارة به فان كانا
 متساويين في العلم والعدالة والتزهد عند المقلد بسبب الشهرة فحق المقلد ومع اضلالهما
 في الفضلية او الاعلية والازهدية فان قلنا بتعيين الافضل وعدم جواز تقليد للفضو
 فلا كلام والا فلا اقل من استصحاب تخير الافضل والا في هذه المسئلة على ما افهم لا تشديد
 فيه فان من نظر الى حاصرت به الفرقة الحققة في الاعصار المتقدمة بل الى عصرنا هذا من عدم
 الخصام التقليدي في جانب الافضل بل لا شك وتجد تعقيد الافضل في الاستفتاء الا في الالسين
 والكتب واما في العمل فلا وهذا من غير نكير يلزم مع حصول الظن من المجتهدين والمقلدين
 بهم والافضل في كل بلد وفيهم العلماء الاتقياء ولم ينه اصل منهم مقلدا لاصد وذلك امانة
 انما زعموا بعض العلماء انك معرفة ذلك غالبا لا سيما بين العلماء المشتهرين بل صرح بعضهم بانه

قد يكون الامر على خلاف الظن والشهرة ولو قيل ان الاعتماد بالظن لا بالواقع قيل لا كلام ولكنهم
في الافضية في علمين مقبرين في الاجتهاد ولا يكادون يقتسأون في كلاما يتوقف عليه الاجتهاد
فان قيل قد نقل الاجماع على ذلك كثير من العلماء والعائل يجوز ذلك قليل قلنا الاجماع فيه
ان المألف غيبي معلوم بعينه وهو ينقض الاجماع على ان الاجماع المنقول يحتمل ان يكون اجماعا
محصولا خاصا والمحصل اذا لم يكن عاما لا تكون حجته عامة بل للمحصل خاصة بكل الصادر واذا
قام الاحتمال بطل الاستدلال وعلى تقدير حصول الاجماع المحصل العام في الزمان السالف
قد قررنا ان لا يجوز نقاسه لاسباب اشرنا الى بعضها في رسالتنا الموضوعة في الاجماع على حجة
الاشارة ما لم يقارن اتفاق جميع الفرق المحقة مع امامهم وعصول ذلك في غير ضروري المذهب
فان قيل انك لا تشترط في الصحة ذلك بل تكفي في صحة العمل بوجود العامل بالحكم الواقع بواحد
مع امام العصر عليه السلام واذا نظرت الى هذا الذي قررت وجدته لا يخرج زمان منه فان في كل
عصر علماء لا يدعهم اعلم او اعدل وله مقلدون فيهم موافقون لما قاله العلماء فكيف قلت انما العمل
فلا قلت ان لا يمنع الافضية والاستصحاب وانما الكلام في التعيين فانه من البعيد بل الممتنع
ان يكون التعيين مطابقا للواقع واكثر الفرق المحقة في العمل على خلافة في كل زمان نعم يكون في بعض
الاوقات اما ان عام يستمر ابد فلا وهذا الكلام استطردها على اطلاق تعارض حكيمها والا فظن
عبارة ساله الله تعالى في تعارض حكيمها في انفسهما وذلك في مثل ما مثلنا به حكم احدهما
بانفعال القليل والاخر بعدم الانفعال ولم يكن عندهما الاماء قليل اصابته نجاسة فحضرت
الصلوة فيقتربان فمن اخرجهما القرعة حكمه ملا به وبيان ذلك ان المظهر لو توضأ لم يطهر
مذهبه ولكن المفسح عنه يمنع لانه اذا مسح المظهر على قدميه نجس قدماء المتنجس واذا منع
جاء ما قدمناه فلا يجوز له المسح والوضوء لا يتيقض فيرجع الى التيمم فان اضرقت القرعة حكم المظهر
تيمما فكان المظهر لم يلحقه من القرعة اريد مما يلزمه ولو منع المتنجس والمتنجس لو اود التيمم ولم
يحضره لم يتيما به واحتاج السعي الى التراب فنعم المظهر وقال انت منعني من استعمال الماء فانا
لا اسير معك الى التراب وقد قد منا ان ليس اصابا ليس يكون فاقد الطهورين فاذا قرعا
فخرج حكم احدهما ملا به معاذلة بد من اتفاقهما على شيء شرعي وهو حكم القرعة لان علمها بمذهب
احدهما دون الاخر صحيح بلا منج وبالقربة ترجيح يرجع وان لم يعلا بها فيهما مع التراجع علمهما

مذهبهما معا وكولى تقرعه لكل امرئ هو مقتضى مذهبهما فان قلت كيف يجوز للمجتهد
 ترك الاجماع والعمل بالقرعة التي هي خلاف ظنة وهو مروج وانما قال ان الله انما امر بمشكلة
 والراجح لمشكلة فلزم محذوران احدهما ترك المجتهد لظنة وعمله بخلافه والثاني استعمال القرعة
 في غير محل مشروعيته قلت تمام الجواب يحتاج الى تقديم كلمات على تبديل الاقتصار وهي
 ان المجتهد مكلف بتجصيل حكم الله الواقعي الوجودي فاذا طلبه وصطل له طرق بحكم راجح
 ظنة انه هو فان كان هو في الواقع فذاك والاكفاه حكم الله الواقعي التشريعي الذي
 هو اقرب بالحيثيات بسبب ظنة الى الواقعي الوجودي وليس قولنا كما هو الواقعي التشريعي ان الله
 يجوز له طلبه بل يجب عليه طلب الواقعي الوجودي ولكن لما لم يقطع بعد بذل جهده باصابة
 بل ظنة انه اصابه وهذا النظر بالظنة حاصل لمن خالفه في الحكم في جهة الظن وعدم القطع
 قلنا انه اصاب الواقعي التشريعي وهي حكم الله المتعدد ومعنى انه واقعي انه مطابق لما يريد
 الله منه في الدنيا والاخرة مادام ظنة باقيا حتى يحصل له صارف عنه فيطلب التي جميع ويجوز
 النظر وهذا لما تعدد عليه العمل بمقتضى ظنة كما لم يكن المصير اليه راجحا ولم يكن العمل
 بقول الاخر الذي هو عند مروج راجح لانه خلاف ظنة كان حكمه الذي يراود منه مشكلا
 لانه اذا تعدد عليه الى راجح من جهة المانع والمروج من جهة المقتضى فيتوجه حكم القرعة
 لا انما لكل امرئ مشكل فكان كل منهما ممكن اشتبه عليه موضوع الحكم وليس كل منهما كما
 التردد في الحكم لانه قد تعارض الدليلان المتبثان للحكم عنده وهذا قد ثبت
 في الجملة دليل كل من الطرفين الا انه قد اثبت عليه اي الحكمين هو المكلف به فيخرج القرعة
 حكما قد كلف به ومع هذا فهو لا يخرج بذلك عن ظنة اصابته الواقع والسري في جميع
 بالقرعة انه لما ضعف الراجح بالمنع له وقوى المروج بالمنع من ضده تعادله فيرجح بالقرعة
 فان قلت اذا كان ذلك فاما لثمة في القرعة لم لا تميل احاديث التخييس فيختار ان حكما
 يعلان بتقلت التخييس انما يحسن لمن يكون سبب التعادل عنده وهذا ليس سبب التعادل
 عنده بل كل واحد عنده في جميع واما التعادل في غير غير فلا يحسن التخييل لعدم حصول
 دليل التعادل عنده من ظنة ولو فرض ان اصدحا افضل في اصل الاجتهاد او الاعلمية
 او الاعلمية او الارضية عند انفسهما لم يعول ان يكون ذلك مرجحا لاتباعه لقوة الظن

ليس

فذلك

في جهة وضعف ظن المفضل بالمانع وليس هذا تقليدا في حق المفضل بل هو ترجيح منه
 فهو نوع من الاستدلال اذ لا يجد دليلا اقوى منه مع وجود المانع ولعل هذا وجه قوله و
 في ترجيح الافضل وجه فيكون كما لو قوى دليله بالشبهة الا ان الاخذ بالقرعة اولى لاستنادها
 الى النص وكل لو كانا مقلدين احدهما مثل مظهر والاخر قلد مجتاهدا جميع ما ذكره لكن هنا
 يعني القول يلزم اتباع الفقيه من المقلد وعدم جواز العدول واما على القول فانه يجوز
 له العدول في المسئلة الواحدة واقعتين فلا محذور ان يعدل احدهما الى تقليد من قلده الاخر
 فيتفقان ولا يحتاجان الى القرعة ولا يلزم من عدوله عن مقلده التردد عليه فيكون كالتوارد على
 الله لانه انما يلزم قبل العمل فاذا عمل بالمسئلة مرة واحدة وعدل عنه لم يصدق عليه انه رد
 عليه واما قبل العمل فاذا عدل بسبب مانع كمثل ما نحن فيه فالظن انه كلك واما بدون صارف
 فاسكال من انه بعد الاخذ عنه اذا عدل فقد رد عليه ويصدق عليه انه رد على الله لانه
 لم يثبت التصديق له بدون العمل ومن ان الدليل انما يدل على رد ما به لا ما اقر به وفرا
 يلزم انما هو فصل في باب القضاء من جواز النقص قبل الحكم وجميع الشهور على بعض الوجوه
 لا بعده بخلاف الاستفدلة واما مع الاختلاف بان كان احدهما مجتهدا والاخر مقلدا الفقيه
 اخر كلا في الفرض هب اية كسئلة الانفعال وعدم حكمها كما الا انه مبني على عدم جواز
 العدول او كان اخره عنده ليس عدل وباقي الاحكام يعرف مما سبق قال سلمة قدسنا
 ومنها انه لو مات احدهما فقط فهل يدعي ميتا تجزى عليه الاحكام او صياحيوة بعضه فلا
 تجزى عليه الاحكام الا بعد الفصل والانفصال وعلى الاول يجب قطعه مع عدم خوف
 الشراية ومع الخوف يكفى ويترك للزور ويحظر وترك ما يتعلق بالاسانل ويعد احتمال
 تبعيته اقول لو مات احدهما هل يكون حكم الاموات لان نفسه خربت وتيعض لوتقى قبره
 عليه الاحكام ويجب على المسلمين القيام بتجهيزه ام يحكم عليه بحكم الحي لصدق الوصية في
 الجملة عليهما فيكون الاخر كالجنا فيصدق ان بعضه حي ومن مات بعضه لا يجهز بل
 هو بحكم الايام لكن الاقوى انه ميت لعدم صدق الوصية بل مبني اصل هذه المسئلة على
 التعدد وانما ذكر المصن ذلك البيان صحة فرض الاحتمال ولهذا لما كان عنده انه ميت لم
 يتعرض لذلك الحيوة وانما ذكر الاحكام الموت فعلى هذا يجب قطعه لاحد تجهيز من تفصيل و

وتكفينه وتحنيطه وصلواته ودفعه ولا نه اذا بقي تقفى بقتل اياه فلا جد هذا وجب قطعه
ولا يلزم منه الجنابة على الميت لحمل الضرورة فانها تليح المحذورات ولكن مع عدم خوف السراية
امام خوف السراية الى الحي فلا يجوز لان الجنابة على الحي اعظم من الجنابة على الميت واكثر
معرفة واستدراك كان بقائه ليس الى نفس الحي حتى انه كان غفصان خياطان في بعض
بلدان العجم على ما نقل لنا بهذه الحالة وان احد هاتين لم يقطع وحمله الاخر ثلثة
ايام فمات انما يجوز ان يكون القطع اسلم ولكن الحكم في ذلك عند طوع السراية وعدمها
فان قطع عند جواز القطع قطع من اهل الحي المحقق الذي ليس بجعل الا المشترك ويدري
الحي وجوب حفظ نفسه ويفعل بالميت ما يفعل بسائر الاموات الا ما سياتي وما كان
المزور من سوان المشتراك ترك لا جلا الى وتحنيط جفته وراحتا يديه ويترك مواضع
الاشرار في صيا الحيوة والظن ان المشرك في التكفين بمنزلة المعدوم واما في التضميل
والتحنيط فالذي يقتضيه الاصول انها تغسل وتغسل لا نهما بحكم المنفصل اما لو امتنع الحي
فان الاصل ان تجري عليه كما تقدم واما ترك المزور وما يعلق الاسافل من الكفن فهو
لترجى جانب الحي فيما يقع فيه التدافع ولا ريب انما مانعة من التسع والذهاب وغير ذلك
فقتضيه تركه بعد احوال تبعيته بالكفن اولى واما في الغسل فانه الاولى بتضميل المشرك
غسل الاموات بها فاحداث الموت عنه بل لو قيل انه غسل الاسافل على المسلمين عاقبه وحيته
خاصة لكان قال سلمة الله تعالى ويصلي عليه صاحبها لو ساواه او تقدم الميت عليه وفي
ادخال الاسافل في الميت وجوبه ولو قطع مما اتت العضو عظم شريك في تجهيزه ولو امكن
قطعه مع عدم خوف السراية قطع ويجب التخلص من النجاسة والتجهيز والتجهيز ان كان مسلما
اقول اذا غسل هذا الميت وكفن منه ما يجب تكفينه وضطكك وجبت الصلوة عليه فان
كان قد قطع صلى عليه كغيره من الاموات وينوي على الموجود منه وهل يقيم الى الموجود ما بقى
في الحي اذا حضر في النية او يقيم اليه وان لم يحضر الظاهر ان الم يحضر لم يضم اليه بل يصح على الموجود
ولو حضر وقتل انه يضم ما بقى اليه في النية اذا حضر فهل يكفي مطلق الضم ام لا بد من ان تقدم
الحي على المصلين لوجوب جعل الميت بين المصلي والقبلة الاولى والاصح انه اذا وجد من يؤدى
الصلوة الواجبة غيره يتقدم لانه فيه اجزاء الميت واذا حضرت الميت الاجزاء ضمت الى الباقي في

وتقدم كما تقدم الكل ولا يكفي اذا وجد مصل غيره لو تأخر عن المصلة او ساوقه على الاظهر ^{خط}
 ولو كان هو للمصلة لا غير قدم المنفصل وضم تمايه الى المنفصل في الميت على الاظهر ولو لم
 يقطع وحصل من يصح عليه غيره فالاولى ذلك بان يتقدم ليكون الميت بين المصلين وبين
 القبلة وهل يجوز له الصلوة عليه لا بعد ذلك والاولى ان المصلين لا يأتون به في الصلوة
 ح لانه في هذه الحال مساو للميت والمساواة للميت من المصلة انما تجوز مع عدم التمكن من جعله
 امامه فلو اتوا به كان بحكم المساوي للميت لان صلوة المأموم مبنية على صلوة الامام
 وصلوة هذا الامام فيها ما فيها مع وجود غيره ولو لم يكن مصل الا هو قدّم الميت ان
 ولو بما يمكن منه كمنظف والا كفت المساواة للضرورة والاحوط ان كان الميت هو الذي
 تيسر في استقباله قليلا ليكون الميت اقرب الى القبلة وان كان الميت هو الذي يمكن تيسره
 قليلا كذلك والاولى الاحوط ان ينفى الصلوة على الكل من المخصص والمشارك ولو قطع وقطع
 معه عظم من المشترك اشترك في تجهيزه فان قطع العظم وهما صيان اشترك في تجهيزه بمعنى
 انه اذا كان فيه لحم على الاصح وجب تغسيله ونكفنيه وتحنيطه ان كان من موضع التحنيط وقوله
 سلمه الله تعالى اشترك في تجهيزه يشير الى ان الطائفة المسلمين انما يجب عليهم تجهيز ما يعجز عن تجهيز
 نفسه وامامه يقدم على تجهيز نفسه فانه هو المخاطب بذلك كمن تقدم تغسيله لحد او فصاص
 فانهم لا يغسلونه بل يترى من بالاغتسال وهذا العظم المشترك بهذه المثابة فيشترى في شراء الماء
 والسند والكافور ويشترى في التغسيل والتكفين والتحنيط والدفن وقوله سلمه الله تعالى
 ويجب التخليص من النجاسة الى اصله من الاجزاء الميتة التي يمكن قطعها بقطعها وبطهر موضع
 الاتصال بتغسيل نجاسة الموت بالاغتسال المعروفة لانه اذا اريد قطع ما يخص فلا بد
 من ادخال جزء منه من باب مقدمة في الحى وذلك الجني ميت لا يطهر الا بالاغتسال الثلاثة
 وكل تطهير اجزاء الميت الشائعة في المشترك وكل يجب تطهير ما اصابه من الدم او غيره من
 النجاسات وكما يجب ذلك في حق الحي للعبادة يجب التطهير في حق الميت للتجهيز ثم قال والتجهيز
 اي ويجب التجهيز ان كان مسلما وهذا ظاهر قال سلمه الله تعالى ومنها افرم لو زينا اولاد طاهر
 عليها حد طاهر او حدان ولو جرد احدها صاحبه على الفعل او كان احدهما نائما او غير راضى
 بالفعل لم يكن على الاخر شيء من الاثم ولا من مهر المثل للوطى المهرم او وطى الشبهة على شحال

اقول اننا زينا اول اطاعا مدين فالظان انما يجب عليه ما حدان لانها اثنان عقلك وصما فيكونان اثنا
 اثنين شرعا ولا يخفى جها على الاشئلية اتقاد الاله لا شئ اكها فها اذ لا ينقص حصته احد هاعن بعض
 منها كالاشقة وقد رها على ان القضيب في جهة المباشرة الصورة لكل واحد منها الة ثامة لان
 حصته شايعة في حصته الاخر فتكون صورتها قد صورة الكل لكل واحد يباشر بكل القضيب
 ويتلذذ بكله فلو طلب الحاكم الاثبات على رهاها وضرت اربعة رجال عدول وشهد اثنان
 على ادها والاخوان على الاضوان اقبينا اتقاد الاله تثبت شهادتهم وثبت حد واحد
 لانه يحكم اثنان واحد لكل الحاكم يرد شهادتهم وليس لك الاللتعد فتعدد الاستببات
 بتعدد الاسباب نعم لو كان ادها مجبوروا وانما كان حد واحد على المختار خاصة ولا شئ
 على النائم والاعط المجبور المرفوع الاضيار وان حصل له باعث جلي بشري صى تلذذ وامنى
 ولكنه مرفوع الاضيار على الامتناع فذا اثم عليه ولا حد اضم وامنا غير اراضى بالفعل فان
 كان الاضيار له دخل في المجبور وان كان له اضيار لكنه غير اراضى فهذا يحتمل ان يحرم عليه
 في بعض الاحوال حكم المختار بان يكن في الابدل ولستكن نفسه في الاثنا الى الفعل مع قوله
 على الامتناع وان لم تستكن نفسه الى الفعل من ابتدائه الى الانقضاء بل هو غير اراضى به ولكن
 يقدر على الامتناع فليس محذورا لانه مأمورا بالامتناع بكل جهده بل لو كان في الابدل
 مرفوع الاضيار ثم تجددت له القدرة في الاثنا وجب لنزع عليه عند التجدد والا فهو مستبعد
 ثم اذا وقع من المجبور المرفوع الاضيار وطى المحرم لا يلزم منه شئ من مثل اوارش وانما
 يلزم الجارية لقوة السبب وضعف المباشرة ولو كان الجمر على وطى الشبهة فنقولنا قد قد
 انه لا يجوز انكاحها فانما تزوجا كان سفاها والشبهة لا يتحقق الا بالنكاح الصحيح فعلى هذا
 يلحق المحرم ويمكن ان يتقوا انهما لم يعلما التحريم اما لمعلمها او قللا فيه محلا فها يكون ان يطأ
 شبهة ورح نفقوا بما بان علم انهما اجنبية والمجبور طوى انفا وصبته فعلى الجواب المحذوع
 المشبهة هو المثل لانه في ظنه انما جبر على ذوقته فيتحقق وطى الشبهة بالنسبة ويلحق به الولد
 خاصة ويلزمه المهر ويوصع به على من غره وجبره بخلاف ما لو كان مجبوروا مرفوع الاضيار
 فانه لا شئ عليه وان لم يولد على الاصح لقوا صميمي لا حقوق شبهة ويلزم المهر الجارى لقوة
 السبب وضعف المباشرة ويحتمل ان المهر يلزمه ويوصع به على الجواب كما اقلنا قال سلمة الله تعالى

ولو كان الجبر والشبهة منهما معا كان على كل واحد منهما نصف المهر وكذا لو كان احدا
جابر والاخر مشتبها وليستقر الصمان على الجابر ويلحق الولد بالمشتبه منهما اقول واجب
كل واحد منهما صاحبه على من ظنهما زوجة فالاجرة ان يكون على كل منهما مهر تام لانهما اثنان
شرعا وعقلا ويرجع كل واحد على الاخر بما غرمه وانما لم يهرل لانهما متغايران كما قلنا ولما
بشبهة وكل من وطئ بشبهة فعليه المهر ولما كان يجب وارجع به على من جبه لا يتقيد وطئ بال
بالة واحدة فيجب مهر واحد على كل واحد نصف لاننا نقول ان الوعدة في الالة ظاهرا وهي متعل
عقلا وشرعا وكذلك الوطئ لانا لو فرضنا ان رجلين ادخلا في امرأة دفعة وامينا دفعة ونزعا
دفعة لكان على كل واحد منهما مهر تام وليس هذا الا كما نحن فيه لانه يحكم عليهما بالتعدد
فتعدد التواضع بتعدد موجباتها ويحتمل اتحاد المهر لاتحاد مهر المثل ولو انت بولد اقرب
يلزمها ولا اثر للقيافة في الاحتاق وان انت بولدين احتمل الاحتاق بالابا حدها والاخر بالاب
لظا هو الحال والتقصيص بالقربة واحتمل الاحتاق معا بواحد بالقربة وهذا الاولى من الاول
وان كان ضعيفا واحتمل الاحتاق وللا با حدها بالقربة ثم الاخر با حدها بالقربة فليسا هم
موتين فاما ان يجتمعا لواحد ويفترقا وهذا هو الاقوى والاولى وقوله ايده الله وكذا الحكم
احد جابر يريد ان لو كان احدهما جابرا والاخر مشتبها لزم كل واحد نصف المهر ويرجع
المشتبه على الجابر بما غرم فليستقر الصمان تمام المهر على الجابر ولكن الجابر يلزمه اذ ان
لم يكن مشتبها والا فلا حد عليه ويتعين الاحتاق بالولد بالمشتبه ان كان الجابر عالما والا فالقربة
يلزمها قال سلمه الله تعالى وفي الموطوءة يلحق الحامل بالمشتبه ولو كان الحمل من غير المشتبه
لم يلحق بواحد منهما كل ذلك على اعتبار محل الحمل ودون محل الولادة ولا اختلف الحكم في بعض
النسب وكذا فعل ما يوجب التعزير وعلى كل حال لا بد من اجتناب الا سافلا قول ظ عبارته
انهما لو كان اثنتين فان اشتبهتا بان وطئها وجب طئانه زوجهما فالولد يلحق بالمشتبه
فان اشتبهت بواحد منها الحقة من جهة اعتبار محل الحمل بالصل وبالحامل وعلى اعتبار محل الولادة
ولم يلحق بالحامل لانهما بغنى فاما الاحتاق بالصل على المشتبه فعلى ظ هو الشرع واما الاحتاق بالمشتبه
من جهة محل الولادة فعلى معنى انها لم يترتب عليه جميع ما يترتب على الاثم الشبهة المعروفة
الافى الميراث وفي وجوب اجابتهما في الصلواة وفي الحضنة وفي وجوب انفاقها عليه مع حاقه وفقدانه

واعساره ووجوب انفاذ عليها كل وفي العقل عند من قال بعقل من يتقرب بالام فلو جنى ابن لها
حملت به خطأ فلا يكون هذا الابن من العاقلة وما اشبه ذلك على سكال في هذه المستثنيات وما اشبه
من عدم كونها اما حقيقة لان الام من حملت به وهذه لم تحمل به ومن صدق الاسم باعتبار
حمل الولادة وبالجملة يلحق بالمشتبه من الوصل والحامل وما لم يشكبه لم يلحق به وغير الحامل اذا
اشتبهت فعند الحكماء وهذا قول المصنف حفظ الله دون حمل الولادة والاختلف الحكم في بعض
الصور وقوله وكذا ما يوجب التعزير ان يريد به انه يتعلق بالعالم دون المشتبه على فرض الذكورية
والاثوثة ثم قال وعلى كل حال لا بد من اجتناب الاسافل وذلك فيما اذا اقتصى الحد او التعزير
بواحد لئلا يقدح في احد عليه او يعزى لما لو اشتركا فلا ومثل ذلك لو اقتصى وطق السراية
في قطع او قصاص فانه يجنب في باقي انشء زيادة لهذا قال سائر هذه تعاضد منها هذا الحدود
والقصاص مع خوف السراية سواء كانت الجناية من احد على صاحبه او من خارج وليست في منه
مالا يجتنب سراية او صدق ذلك ولا يستوفى تماما اذا وجب على احدى ما حد فلا يخفى ان يكون
ذلك حدا لله كقطع يد في السرقة او حدا للاميرين كما اذا قطع احد على رجل او يده
لم تخف السراية قطعت يد في السرقة وفي القصاص وعليه نصف دية الوصل المجن عليه ولا يقطع
وجه لانه لا يختص منها بل تلزمه الآية فان خيف السراية وطق ذلك الزم دية اليد من نصف
دية كاملة لمن قطع يده ولا يقطع يد في السرقة ولا شيء عليه لانه حق الله سبحانه والله لا يقطع
حقه كراهة السراية الى من لم يذنب ويستتاب مع التعزير الذي لا يظن معه السراية فان عاد
وسرق غرر مع خوف السراية بالتعزير وعدم الخوف بالقطع فلو وجب قتله في الابعث والثالثة
نظر في امره ان كان اذا قتل لا فصل السراية بقطعه قتل وقطع والا ترك وكثر عليه مالا في
منه السراية كالتعزير او كتقليل كله وشربه والا ترك وظل وقدر الله وحكمه ولا فرق بين جنايته
على صاحبه او على ابيه وان قطع او رجله فله قطع وجعلها برجله بدون رذلتها واحدة
بواحدة فلا اسراف ام يرد عليه ما نصف دية لانه وجعلها بمنزلة رجلين ام يصاحبهما بقى للشك
وفي الوصية والتعدد المعبر في كثير من الاحكام انما هو باعتبار تعدد العصة لا تعدد الوصل وطالب
القصاص لا يطلب عصة فلو طلب دية رجله وجب على كل واحد نصف دية رجل ولهما في الرجل كل واحدة
نصف فاذا قطعها كان قد قطع على كل جان نصف رجل وهو تمام حقه وكونها تمام عمة اثنتين

غير مسلم لان ارتفاع كل واحد انما هو بالاثنتين معا عجة البدلية والقياس على غير الاثنى
قياس مع العارق والصالح لا يجب لعدم الشك فالاول اقوى ولو امكن استيفاء بعض لا ينظر معه
السرقة كقطع اصبعين في السرقة او اثنين ونصف هكذا استوفى منه ما يمكن ان لا يسقط اليسر
بالمعسور ولو امكن ذلك في قصاص الجناية وطلب الحق عليه ما يمكن احتمال ذلك ويعطى بالولاية
بحسب الباقي واحتمل العلم واعطاه دية اليد كاملة لان الذي سلب عليه هو اليد فاذا منع منها
اجمع انتقل حقه الى الدية والتبعض غير ما موبى في الخصوص وفي الدل قوة وعدم الخصوص
لذلك الوقوع مع ان العموم يتناول ما لا خصوص فيه وانما ترك التخصيص لذلك قال ايد الله
ومنها انه يجوز لكل واحد منهما لمس العورة لاستيفاء وغزو اختيار او اضطرار على اشكال في القسم
الاول قول هذا يجوز لكل واحد منهما لمس العورة والنظر اليها مع الاختيار والاضطرار ان لا يجوز مع
الاختيار ان لا يجوز مط قد تقدم اختيارنا للمنع مط وقد سبق فراجع وجه الجواز انتسابها اليه
وعرفنا لغة ومألف من الجواز ولا دليل على المنع ظاهره ودليله جوازها عورة لصاحبها وكل
عورة يجوز ان ينظر اليها صاحبها وكل ويمسها فلهذا يجوز ان ينظر اليها صاحبها وللعموم وجه
الجواز مع الاضطرار انتسابها لشركته ولا يجوز متى حصة الغير فلو كان الواجب على المكلف ان لا ينظر
سات لاجل العبادة المشروطة بالطهارة فيضطر الى المس والنظر والضرورات تبيح المحرمات
ووجه المنع مط ما قد مرناه سابقا والمضطر اطال الله بهاء استشكل في الاختيار من جهة الاستحسان
عورة الغير محرمة على غيره صاحبها نظرا او مسخوخ من ذلك حالة الاضطرار وبقي الباقي على حاله
قال ايد الله ومنها انه لو ارتد معا من قطرة جولى عليها تمام الاحكام ولو ارتد احدها وكان
حجى عليه فامواله ودينونه الى غير ذلك حكم الرجل وان بقى حيا خوف السراية وان كانت امرأة لم تحبس
وصنق عليها فالملك والمط والمشرى والملبس ونحوها ان لم يوتب من ذلك ضعف وحذر على الاسفل قول
لو ارتد معا من قطرة جولى عليها تمام الاحكام بان يقتل ولا تقبل توبتها في الدنيا اجماعا واما في
الآخرة ففيها قولان والاول على القبول اكثر واصح فالقول به اوجه وفائدة توبته مع وجوبه قتل
قبولها في الآخرة فقول تمام الاحكام يريده انها يقتل ونقسم اموالها ولو فرض من هذه
اعتدت وتزوجت ولو تابا ولم يقدر على قتلها او ارتد او تابا وما يعلم بها احد او لم يزل
احدهما او تابا وبقي السرقة يقتل قبلت توبتهما على الاصح ونقسم اموالهما على الوثيرة والعود

اليها ابل وتلد بونها المذنبه التي عليها وتقوم عليها وفي جميعها لو كانت وقد لهما بعد العدة بعقد
 جديده هل تحمل لهما بعقد جديد قبل انقضاء العدة احتمالا ان ومقتضى الاصول الجواز لانها ليست
 بابتنة والآ لما جاز بعد العدة ولا مختلفة يتوقف على الرجوع في البذل وانما انفتح العقد بالارتداد
 وقوله ولو ارتد احداهما لم يبدأنه ان كان وطلا جرى حكم الوصل المتمدن عن فطرة الا في القتل
 اذا خيف السرية والاقول ويداوى المسلم ويفعل موضع القتل القطع والاعضاء المشوكة غسل الامراة
 ومروما على الحي للعبادة اذ لم يكن المرتد اغتسل قبل القتل لانه اذا تاب قبل القتل كان قتله حلا فيومر
 بالاغتسال غسل الامورات فاذا فعل ذلك وقتل لم يجب على الحي الاغتسال فلا غسل موضع القطع
 الا ان يكون خرج دم فيظهر تطهير الاذاله وان كان الموند امرأة لم تجلس كالمنفردة لانه
 المجلس عزو على الاخر نعم يضيق عليها في الماكل والمشرى والمجلس حتى يتوب الا ان ياتى الاخر
 ضعف يضر بموضع الاشتراك فيشرى لئلا تور واخرة وذرا اخرى قال سلمة الله تعالى ومنها انها
 كحسان باثنين ولكل حكمه في الفسق والعدالة في الشهادة والجمعة والجماعة والعديد والجنانية
 والعاقله والنفقة وسهام الزكوة والخمس والنذر والقسمه ونحوها وفي الخنش برجل وامراة
 في الميراث وفي غيره يتبع حكم القاعة والاصل ويقوم فيه احتمالا ستعديده اقول يريد انهما
 يعدان باثنين اي برجلين ان كانا ذكوريين وبامراةيتين ان كانا انثيين وبرجل وامراة ان كانا
 مختلفين في كل مقام بما يقتضيه ففي الشهادة ان كانا عدلين فلهما بينة تامة وفي الزنا نصف
 بيته ومع الاضلاف رجل وامراة فتضم اليهما امراة فتتم البينة فيما تقبل فيه النساء منضمات
 ومنفردات وان كانا امراةيتين وهما ثقتان فيضم اليهما رجل وامراةان وتتم البينة وهكذا وفي
 عدد الجمعة اذا كانا ذكوريين كحسان من حلة عدد الجمعة الذي هو شرط الوجوب السبعة والخمسة
 باثنين وفي الجماعة في الثواب واستقبال التاخر عن الامام وفي العديدين كالجمعة وفي الجنانية
 اذا قتل اخطاء فديتان وعملان يقتض لهما باثنين وان قتلها واحد قتلها وليهما واحد
 من تركمة دية تامة وان كانا القاتلين عدلين في قتلها واحد قتلها واحد وعطاه دية واحدة
 تقسم بين ولييها وبين قتل اخطاء ويرد الباقي على ورثة اخطاء نصف دية واذا علم الولي التولية
 الى الاخر فهل ينسلط على قتل اخطاء بدون ضمان له العموم فقد جعلنا الولية سلطانا وان
 يكون ضامنا اذ لم يقصد قتل الاثنين ام يكون ضامنا مع العلم بالسرية الظاهر الثاني لانه

مع العلم بالسرية قاصدا للانتقام فهو جان اما لو علم السرية فسرته وانظروا العلم لانه تلف
 بساخر ما موربه فلا عقوبة ولا قصاص فتقوى دية من بيت المال ويحمل الثمن بالدية
 لا غير لانه لم يفعل ما يظن فيه الضرر الموجب للقصاص فتجب الدية اذ لا يطر دم امرء مسلم
 وهما الصداقتان في العقل لانه اذا قتل قريبة شخص خاطا كانت الدية على عاقلة وهذا
 من العاقلة فيعدلان اشئى وكل في القسامة يحلف كل واحد منهما قده ما فيصير الرجل
 لمنفرد من الايمان لانهما اشأوا وكل حكمهما في النفقة بان كانا قريبيين مع شخص اخص لفقير
 تجب نفقة عليهم كالا بويين فعلى ابيهم ثلث وعليهم ثلثان ولو انعكس فكل واحد مع اخيهما تجب
 نفقتهم على اخيهما ثلثان وله الثلث وكذا في سهام الزكاة اما بان يقسموا الى الزكاة
 على عدد الرؤوس فلهما سهمان واما بان يكون احدهما فقيرا والاخر عامل او غلام فيعطى
 الفقير سهم الفقراء والغارم من سهم الغارمين او من حاصل وقف على الفقير فيعطيها
 سهمين وكل الخمس والمذور الطائفة هما فمنهم وكذا في القسمة لو كانتا زوجتين فرضا كان
 لهما ليلتان من اربع لانهما امرأتان واذا قلنا بتجريم العزل الا بالاذن فاذنت احدهما
 توقف الجواز على اذن الاخرى وهكذا ولو كانتا خنثيتين مستحليين كما تقدم المثل لهما
 فلهما في العدة امرأتان للشك فيما زاد على ذلك وفي النفقة نفسان وسهام الزكاة و
 الخمس والمذور فما اعتبى فيه النفس فلهما نفسان وما اعتبى فيه الذكوة كالشهادة على
 رؤية الاحلال فلا تقبل شهادتهما عمدا باضى المقدمتين والذكوة المحتملة لا توقع اصل
 العلم فامرأتان وعلى الوصية كل ولا يعقلان في العاقلة وفي الميول رجل وامرأة وعلى
 فرض انهما تولدا من نكاح الشخصين على حق واحد فتيعة احد الخنثيين باصدها والاخر
 بالآخر بالقرعة كما مر فان كانا الواحد بالقرعة موتين فلا كلام وان كل واحد لآخر وكان
 الا بويين المذكورين ولدا زوج بالقرعة فمات ابو الولد كان للولد المذكور اربعة اسباع
 ولا فيه الخنثى المنسوب الى ابيه ثلثة اسباع وليس للخنثى الاخرى شئ لانه لا يورث من محبة
 مع وجه اولاده ولومات الولد وشاخره الخنثى ولا يورث الخنثى الاخر لانه ابن حم ولا يورث
 مع الاخر وهكذا في كل شئ يحسبه وهذا معنى قوله سلمه يلج حكم القلعة والاصل ويقوم فيه استم
 لات عديدة قال سلمه الله تعالى ومنها تعان الدية في محل القصاص الذي يخشى سريته قول

قد تقدم هذا المعنى مراراً في كتابه ومعناه انه لو ضي احد هما عداً اقتص بالقتل منه كما مضى
فان خيف سرية على الاخر تعينت الدية هنا لكلا يكون جناية على صاحبه من غير صرم هذا
حكمه في الدنيا وما حكمه في الآخرة فنقول ان كان باذلاً مهجته لاصحاب الحق كان هذا هو الاول
في الدنيا والآخرة ويبقى حق المقتول يوم القيمة والقاعدة المستفادة من علوم اهل العصمة
انه اذا كان بذل نفسه وندم على فعله وتاب عنه ربه وطالبه للمقتول يوم القيمة بحقه ان الله
سبحانه يعوض المقتول بما يرضيه عنده وان لم يكن باذلاً او باذلاً لعله بغير جواز قتله اذا
علت السرية على الغير وقد علمت فالجاء في الاعتذار الى خوف السرية فهذا اذا رضوا
الوثة بالدية رضوا استدراكاً للفاث ولو انهم يمكنون ما رضوا بالدية فهو ان مطالبوا
بجهم يوم القيمة وحرقهم ارش ما بين القتل والدية عند علام الغيوب فان لم يثبت اقتضى
منه المقتول في الآخرة وارش ما بين القتل والدية قيمة تشفى النفس ورضاها وصحتها
ذلك عند علام الغيوب قال سلمة لله ومنها انه يسقط غسل المس مع عدم اكمل الغيب
ولو بمقدار صلاة واحدة وكذا بدله من التيمم فيكون كفا قد الطهورين دائماً والاقوى انه
يلزم الايمان به ويكتفى به ولا اثر للحادث كاستدام الحادث اقول اذا مات احدنا
او قتل وقطع قلنا سابقاً انه يجب عليه تغسيل موضع القطع والشترحات غسل الاموات
ليرفع حدث الموت فاذا ارتفع حدث الموت اغتسل الى غسل المس فلا يثبت المس لان
ما فيه من الميت طاهرة بعد التغسيل بالاغسال الثلاثة ثم اغتسل هو غسل المس فظهر
عن نجاسة المماسه فلا يحتاج بعد ذلك الى شيء نعم هنا شيء وهو ان العلماء اختلفوا
في نجاسة الموت بالنسبة للمس هل هي حكمية ام عينية ام حكمية مع اليبوسة عينية مع
الرطوبة فن قال انها حكمية قال انها لا تتعدى من المماس ما من العضو الى المماس الميتة و
لقاؤه بالعينية تتعدى عنه وكذا من قال بالتفصيل كما هو الراجح عندي بمعنى انه اذا مضى
الميت بالرطوبة كانت تتعدى مع الرطوبة من المماس الى غيره مع الرطوبة ومن الغيد الى
الغير كذلك ففعل القول بالعينية مطلقاً او مع الرطوبة انه اذا مات حصلت المماسه في موضع
الاتصال وفي الشترحات وغسل الميت الاموات انما يزيل الاطاث لا الاضاث فهنا اشكال
لان الاول انه لا يلح اما ان يظهر من حيث المماسه قبل التغسيل ما اذا دشت لا استمرار المماسه

وان كان بعد التفصيل كان قد استعمل الماء الذي للتفصيل في محل فحسب من قال بالعينية ^{مط}
او مع الرطوبة ان اكتفى بما واصل تطهارة الحدث وازالة الخبث فلا كلام عنده في ذلك هو الجسد
ولم يكتف جاء الاشكال في رفع الحدث لانه استعمل فيه ماء نجسا والماء النجس لا يرتفع حدثه فان
قبل هذا يلزم في الميت المنفرد قلنا الميت نفسه للاشكال في طهارته فان المشك ما اعتبر ذلك
في نفسه والمظاهر ميتة قط الا اذا غنى في كثير وهذا خلاف القروة واتما الاشكال في وصية
الحى المباشرة للميت فانها نجست بالملاقات فهي بمنزلة نجاسة خارجية على جسد الميت فينفع بها
لما فلا يرفع الحدث الثاني انه على تقدير الحكم بالطهارة اما على الاكتفاء او على القول بعد
انفعال القليل او على القول بالفرق بين الوارد او على الغنى في الكثير فانما يطهر النجاسة
والاشكال انما هو في الاجزاء الباطنة فانما وان حكمنا بارتفاع الحدث عن حصاة الميت لم يحكم على
حصاة الحى بالطهارة من خبث الحماسة لان الماء على احوال لم يتصل بها فهي مستمرة بالنجاسة
النجيثة وان قلنا بانها حكمية انما انتفع بهذا القول في الظواهر من طهارتها والاكتفاء بما
الغسل في تطهيرها وعدم انفعاله بها واما البواطن فهي على ما هي عليه لم يتصل بها مطهر فهي ابل
نجسة فعلى ما قررنا سابقا من الحكم على الاجزاء المشتركة بالانفراد حكما بمعنى ترتيب جميع احكام النظر
عليه لا مرد لهذين الاشكالين هذا اذا قطع واما اذا لم يقطع لخوف السراية فان امكن تفصيله
غسل الاموات وجب وطهر المختص والمشتري اذ كان كان في كثير في الاغسال الثلاثة فقد اضا
ثم يغسل الحى غسل المس ويطهر منه بقى النجاسة النجيسة من المس قبل التفصيل على القول بالعينية
فيطهر الحى طواهرة قبل غسل المس ان اغتسل بقليل والاكتفاء غسل المس في الكثير وطهرت
ظواهره واما بواطنه من المشتري فقد تقدم الكلام فيه فان لم يمكن تفصيله استمر المس
فلا يفصل غسل المتخمس والقاتل ان يقول هذا من البواطن وهي لا تنجس وفيها التي
لا تنجس البواطن بالنجاسة الاصلية مثلا في باطنه البول ولا يضر ولو شرب بولا وجب ان يتقي
ولا يفتقر له كما يفتقر من الاصل وكاجزاء اللحم المتنجسة بين الاسنان فانها نجسة والآ
و دفع الاشكال الاستعمال بالضرورة فانما تعذر من النجاسة مفقورة في العبادة في الاشكال
الاول فيقدم غسل الاموات وهو مجرى في القواهر ويطهر فيها بواطن اجزاء الحى المتنجسة
بتطهير الحى الميت وسكوت الشاذع عنه وليس سكوت عنه غفلة ومع هذا فالاصياط

فالاغتسال في كثير كحوض فيه كثر يوضع فيه السدر قليلا ويغسل فيه ثم في اخره فود ثم في كثير
 للقراع فهل يسقط الغسل لعدم الفائدة ام لا تجزئ الغسل لانه يرفع الميسور من حدث المني
 بناء على ما ذكرنا من معنى التبعض الثاني ام يرجع الى التيمم لانه يختص بالاغالي لما على
 ما استرنا اليه ويرتجناه من تبعض الغسل بالمعنى الثاني ويفيد تقليل الفسامة الحد ثمة وضعف
 المانع وهو ما نستطيع من المأمور به وذلك مطرعا ووجه سقوط الغسل ظاهر استمر
 المماسه النافية لفائدة غسل البعض واما التيمم فوجهه قوي لانه يفيد الاباحة وان بقي الحدث
 فان جودناه سقوط الغسل لعدم شموله امكن سقوط التيمم لذلك السبب بطريق اول من
 جهة انه بدل والى ذلك فالاولوية مقلوبة لان التيمم ان لم يرفع المانع لكثير يرفع المانع مطرعا
 فاعتباره قوي فان قلنا باحتماله سقوطه يكون فاقد الطهورين وبالحال فيتيقن وقوي
 فيه الاحوال المحتملة المتقدمة هذا على راي المكس واما على راي السدود فلا يكون فاذا
 تطهروا وبالحال فيتيقن احتمال سقوط الغسل على هذا وعلى راي المكس من موانع المصم وعلى
 الاشكالين المذكورين وبعبارة المصنف قد تنبأوا ذلك الانها اطهر في الاضغ على ما فهم
 منها فعمله ايد الله والاقوى انه يلزم الايتان به ظاهره ارادة التيمم وهو قوي لحصول
 الاباحة به وبناء على عدم التبعض بالمعنى الثاني وعلى ما قلناه من ان الغسل يتعين في المختص
 قليلا لاجل البدلية وعموم انما اذا امرتكم بامر فانما منه ما استطعتم وتنبأوا ذلك والاول
 مثل ما جرى عليه الماء فقد طهر ما اصبته الماء فقد انقيته ويتيمم من المشتق كما تقدم
 وان تيمم عن الكل بعد غسل المكن فهو احوط وقوله فلا اثر للحدث الى ان حدث له نظر الى ان
 الحدث الاصغر يؤثر في الغسل قبل تمامه والاعادة من راس هذا اذا كان في الاثناء فلم يقع
 بعد فلا اثر له في نقص حكم الغسل من دفع الحدث الاكبر كما لا اثر له قبل الشروع فيه وصح كان
 هذا التيمم الناقص والغسل الناقص لان قوله يلزم الايتان به يحتملها محكوما بالاتفاق
 لا اثر للحدث الاصغر فيه بمعنى انه لا يوجب اعادة الغسل ولو كان في الاثناء لان المشتريات
 منقولة موضع المعلوم فاذا غسل المختص ثم ما يرد منه كالقطوع فكان الحدث الحادث وقع
 بهتمام ما يجب عليه من الغسل قال سلمة ذلك ومنها انه هل يجوز لهما النكاح ولا التحليل ولا
 الوطى بالملك منهن المحلوكاتهما او مملوكتهم اصدى ولا وطى ماله ولا واصلهما على الاقوى ولا عقد

المختص

واحد عليهما ولو قلنا يجوزانه في لزوم القسم وكيفية والوطى فاربعة اشهر ولا تحليل النظر
من مالهما الى الاسافل ولا لباس بالاعمال قول الحق كما قاله المصنف ايده الله انه لا يجوز لهما
النكاح اذ لا يجوز ان يتزوج امرأة زوجا وهما اثنان ولا التحليل لانه نكاح ولا ان يطا بالمال
اذ لا يجوز طالكين ان يطا بمملوكة لهما ولا مملوكة احدهما لان مملوكة الغير وان حصلت للغير
بالتحليل لكنها اذا كانت قد استبرأ بها وهذا يطبقها مع جميعها والوطى مالك واحد لهما
فقوله على الاقوى قيد لوطى ماله واحد ويجوز ان يكون قيدا للجميع لانه اذا جاز ان يطبقها
الاتحاد قبلها جاز نكاحها وانكاحها وقيل لهما وجميع ما ذكرى لكن المنع اقوى بان لا يجوز ضعف
جدل التعدد لانهما اخوان واختان وكل لا يجوز عقد واحد عليهما لانه جمع بين الاثنين
وزيادة وعلى فرض جواز فالظن وجوب القسم للتعدد فلم يلبثا من اربع مقولات او
متفرقتان ولهما من الوطى في الاربعة اشهر مرتان متصلتان او متفرقتان بشرط الا يكون
يكون بينهما اربعة اشهر تامة ووجه الاشكال من عات اتحاد القبيل والصحيح المنع ليعمل
يجوز تحليل النظر من مالهما لا الى الاسافل لانه يحكم الوطى والطا انه كل على المال لانه
اذا جاز للمالك جاز تحليله لاض لانه التحليل في الحقيقة تمليك انتفاع وصدور ملك الحق
واذا منع منه المالك منع منه المحلل ولا لباس بالنظر الى الاعلى للمحلل والمالك با
لطرفين الاولى لانه المانع منه في التصونتين انما هو لتحريم الجمع في الوطى وفيما يقوم مقامه
كالنظر بشهوة او لمس بشهوة والنظر الى الاعلى لاما منع منه قال سلمة الله تعالى ومنها انهما
لو وطيا عن شبهة الخواص فاولا كانا ابوين وعيين ولو وطيا فولدتا احدهما كانت الاخرى حرة
بناء على ان الامر بالمحل وحتم كونهما اميين بناء على انها بالولادة وتخص حكم النفس بالمحمل
ويحتمل التثريب وقد مر البعث في مثله ويكون لكل منهما نصف الستدس مع الاولاد وفي الطقة
ويمكن ثبوت الستدس كاملا فيلزم سدسان وهو بعيد لقول ولو وطيا ابن عن شبهة
يجوز ظنا انهما المحل او اقل لهما فيقتضيان جازا ولا كانا ابوين وعيين لان الولد لهما التولادة طاهرا
من ما بينهما ويشكل هذا على اطلاقه على فرضي الخواص بل يكون المعنى ان احدهما اب والآخر عم له
يتبين ان في اول الامر فيجوز اطلاق ذلك عليهما على الفرض فلان فرضت هذا اقوى كان الاخرى وبا
العكس ولكن لا يجوز في الحقيقة ذلك على سبيل الشكوك بل يستخرج ابوه بالقرعة ويحكم عليه انه تولد

من ماله خاصة وانك لا تخفى على احكام العمومة في الميراث وغيره الا فيما لو نكح اثنان
وتولد منهما واستخرج ابوها بالقرعة فكانت بنت عم الولد كما كان لا قبل له بناء على ظاهر
الحال فنصدق عليه ما لا خوة لغة من جهة المخرج فنخرج النطفة ولو وطئ فولدت اصداهما كانت
الاخرى مالة لانها تميز بالحمل وان اتفق المخرج وهذا لا يحتمل ان تكونا امين ولكن على ما تقدم
من ان الحامل بل هي ام حقيقة واما الاخرى فهي ام باعتبار المخرج فيمي عليها كثير احكام
الامومة في التزويج والنظر لافي النفاس ولا في احكام الموارث ولا في الطهارة لانه في النفاس
يختص بالحامل لان دم النفاس هو ما فضل من غذاء الجنين من حيضها فلا تعلق له بالاخرى
وكذلك في الميراث والطهارة لانه انما كان ذلك لان الانسان من كب في الحقيقة من اربعة عشر
شيء على ما دل عليه النص عن الحسن بن علي بن ابي طالب صلوات الله عليهم اربعة من ابيه
العظم والمخ والعصب والعروق واربعة من امه المجلد والشعر والحم والدم وستة من الله
سبحانه الحواس الخمس والنفس قال يعلى من نطفة اصباح نبليه وقال يعلى يخرج من بين المصل
الصلب الى صلب ابيه والى اثنى اثنى ترائب امه لان منى ابيه من صلبه ومنى امه من صدرها
فالذي تولد حقيقة الولد منها هي امه وهي النفس وهي الوارثة والمورثة ويحتمل من وجوها
التشريك بناء على اعتبار المخرج فتشارك الام في النفاس وفي الميراث فان قيل به كان كل
واحدة نصف السدس مع الحبيب والسدس مع عدم الحبيب ويحتمل ان يكون للحامل
ثلثا السدس مع الحبيب وثلثا الثلث مع عدم الحبيب لانك اذا فرضت المشاركة فاما
تشارك في المخرج ولها نصفه والحامل نصفه والبطن كله فلها الثلث ويحتمل ان يكون لها
الربع لان المخرج حصتها منه النصف فاذا فرضت ان لها النصف كالقرض الاول فاما هو
بناء على معادلة المخرج للبطن فاذا كان للبطن نصف كان للاخرى الربع لانها اتم تستحق
نصف المخرج قوله سلمة الله تعالى ويمكن ثبوت السدس كاملا قيل زم السدسان وهو بعيد
يريد به انه مع النظر الى صورة المستحق فانه اثنان فيضاعف النصيب وهو بعيد كما قال
بل لا ينبغي الا لهما الثلث اليه لانه اجماع على الاب وظم له مع الحبيب وعدمه ومنازل الكتاب
والسنة قال سلمة الله ومنها انه اذا اصبحت اصداهما وضمت اصداهما فكل منهما فكل منهما فكل منهما فكل
المخرج او تختص نظر الى المصدر وعلى المشاركة يجيء ما في اول المسئلة اقول اذا اصبحت اصداهما

ويعرف بالشهوة وفتور البدن او حاضت احدهما ويعرف بالمرض والاخر فيحمل انحصار
الحديث بالحكمة خاصة ولا يشترك الاخر وقد تقدم ويحمل المشاركة اذا اجب شاك الاخر
في الشهوة من جهة اشتراك القضيب واشتركت البيضتين اللتين هما محل المنى فيحصل لكفر
ما يحصل للقاصد لا في غير القاصد لا اقل ان يكون بحكم النائم ويجري عليه الاحكام وهذا اقوى
من الاول وان حاضت احدهما الى الاحتمال ولكن هنا نقول ان عرف تعدد الاحكام لزوم
صاحبه الاخرى الحكم دون الاخرى واحتمال التشريك ضعيف جدا وان لم يعلم تعدد الاحكام بل علم
انه واحد كان التشريك قويا وان جعل الحال فالظن الاتحاد لا اشتراك الحقوين الدال اتحادهما
على اتحاد الوهم غالباً فيكون التشريك قويا ويعلم تعدد الوهم باختصاص محل وهذا كله مع اتحاد
الالة وقد تقدم تفصيل ذلك قال سلمة الله تعالى ومنها انه يجب على كل واحد منهما التمسك على
ما يصلح مجزؤه او قدرته وامتناعه وتعلنه اجباراً بنفسه او بالحق حفظ النفس من سرية ضره
وفي ثبوت الاجبار مع خوف الاضرار ولو لم ينف على النفس اشكال اقول لما كان من الواجب مع على
المكلف الانفاق على نفسه حفظها من التلف كان جميع ما يتوقف عليه حفظ النفس واجبا
الحفظ يكون من تلف النفس ومن ضرر يدخل على النفس يقعد هاهنا ويراد منها شرعاً الدنيا و
الدنيا فاذا انجز احدها عن الانفاق على نفسه وكان يلحق الاخر من ذلك ضرر لان الحقصة الخاصة
به في العضو المشترك لا تستقل بقوة العمل لما صبحا لعدم الاختصاص فكانت الوجه للقادر منها
نصف وذلك لا يقدر على حمل الخصيتين بقوة وجب عليه ان يتفق على العاجز لتقوى نفسه فحمل
عنه ثقل حصته فيكون ذلك في الحقيقة انفاقاً لنفسه لدفع الضرر عنها ولو ظن عدم الضرر لم يجب عليه بل قد
الانفاق على الاخر يوجب الضرر على نفسه فيجوز عليه الانفاق كما اذا كان الاخر ياكل اكثر مما يقيم بدنه
ويشرب زيادتين الكفاية زيادة تضره يكثر منها مثلاً ذكراً او امرأة او يضعف الحاجة فتكثر منها
الامراض التي تسري في الاعضاء المشتركة فاذا علم القادر بذلك حرم عليه انفاق ما يحصل به ذلك أيضاً
فان كان الممسك عن نفسه اتماماً له ليجل لا ينجي به بنفسه فان عجز عنه رفع امره الى الحاكم ليجري له ذلك
نصيب لتقوية الضعيف الحق ولو زاد الضرر ولكن هو لمن على نفسه فليجبر على دفع ضرر نفسه
اشكال يحتمل ذلك من باب المعاونة على البر والتقوى والامور بالمعروف والنهي عن المنكر او ليس عليه
بمصيطر واحتمال عدم الاجبار مطوق اذا تمكن من دفع الضرر عن حصته المشتركة بمثل التقويات

من المظالم والعقايير بحيث لا يحصل بامتناع ذلك ضعف يمنع من مصالح دينه ودينه قال سئلته
ومنها انه في خيار المجلس والصرف والنسب بمنزلة الواحد الموصى القابل فتجئ فيه تلك الاحتمالات
وفي حصول افتراق المجلس مجرد الموت او بعد القطع وجهان اقول اذا كان احدهما بايعا فلا ضرر
مشتريا او صار فاعاى بائعا ذهب او فضة او بايعا شيئا من جنس واحد وهو ما يشترط في صحة خياره وفي صحة عدم
الافتراق فيبطل خيار المجلس بافتراق المتبايعين ويبطل البيع المؤجل والصرف ما لم يقبض الثمن قبل
الافتراق فيكونان هنا بمنزلة شخص واحد والشخص الواحد لو كان وكلا عن المتبايعين او عن احدهما
منه او وليا عليهما او على احدهما وكلا عن الاخر ففي خيار المجلس اربعة احتمالات احدها ثبوت
الخيار ابدا ما لم يلتزمه او يشترط سقوطه لانه لا يعقل فيه الافتراق وهو قائم مقامهما فيصدق
عليه الثبوت والاصل بقاء الخيار ولم يثبت المسقط وانما يعلم ثبوت الخيار لانه اطلاقا
الادلة لانه اول الافراد السابعة وهو ما اذا تعدد المتبايعين ولاق الاصل في البيع التزم
والخيار انما ثبت بالدليل على خلاف الاصل لان الاصل في الايجاب والقبول نقل العوضين
والخيار خصوصاً خيار المجلس انما شرع توسعه على المكففين اذ ليس فيه ما ينافي مقتضى العقد والثبات
ثبوت الخيار الى ان يشترط سقوطه او يلزم البيع عن المتبايعين بالوكالة والولاية او بالتفويض او بفراق
المجلس الذي عقد فيه لان تسقط الخيار هو مفارقة المتبايعين وما كان المفارقة لا تمكن في الواحد
اذ لا يمكن ان يفارق نفسه لوحظ فيه ما يمكن وهو مفارقة محل العقد لانه يشبه مفارقة المتبايعين
رابعا ما نقل عن الشيخ عنه في شرح القواعد انه قال وانا في المسئلة من المتوقفين واستحسنه
بعض من تأخر عنه اقول والذي يحول في خاطري ابدا ما ذكرت هذه المسئلة او بها خلاصا لكن لم اقف
على قابل به فان كان به قابل فانا اول العابدين ولن لم يكن به قابل فاقول الخيار ثابت بالاصل
واستمراره بقول مطلق منافع العقد فلا بد من حال يلزم اليه ماله لا يكون مستمرا والا كان
مستمرا ويأتي توجيهه فاقول الاخير اوجه ويد على الاول انما تمنع الاستمرار لما قلنا من انه
منافع لمقتضى العقد لان العقد انما شرع لنقل الملك ورفع سبيل من نقل منه وهو الاصل فيه
فلما ثبت الخيار في بعض الاحوال مضبوطا حكمنا به لانه لا ينافي التصرف المطمئنا لعدم استمراره فهو
على المعاملين احول وفي وقت مخصوص لانه لا ينافي اعراض الناس فيما يستحسنه التابع في موضع معين
المشتري في اخر ولا يستحسنه احدهما بطلان عدم فائدة التبايع مع ذلك الا قليلا لا يعتد به بحل الامور

التي عليها مدار المعاش وعلى الثاني ان الجار ثبت بما ثبت بالتزوم والخييار المحلود لا ينافي العقد
 ولا مقتضاه وان كان ذلك اصلا وهذا طار عليه لانه انما طرأ على غير التزوم فلا يحصل التنافي مع لق
 هذا ايضا اصل ولا منافات لاختلاف المجتعيين ولا يقاوت الاطلاقات انما تناوول الافراد الشايعة
 لاننا نقول ان الاطلاقات للافراد الشايعة لا تختص بها الا اذا كان بين الشايعة والناوذة تناف
 بحيث يكون جهة التناول للشايع لا تصلح للتناوول او دل محض ومقيد بالشايعة ولما كان الذي
 كاملا ولا يترك اهل الشرع عليهم السلام شيئا حل او قلا لا يكون عليه دليل ثبات او نفي بكل شيء
 دليل نفي واثباته كجاء العالم المفتش لاجرم كان ما كان نادرا ان لم يكن من وانصب الاصل عليه السلام
 على فرد ليدل توكيحا وتصريحا فاذا اطلق اللفظ المتبادر الى الشايعة وجدنا نادرا فان لم يكن
 مراد انصب الاصل عليه السلام له صار فالتمته والا كان محلا بالذي المراد من المكفي لان الحكم
 بعدم تناوله يحتاج الى دليل اشد من الحاجة التي تنوله ولا اقل في الدلالة من جهة اعتبار المعنى وهو
 نقول هذا الواحد ليس الواحد حقيقة لانه موجب كالبائع وقابل كالمشتري فهو من جهة واحدة
 حتى عند نفسه غير انه قابل فهو من طرف الايجاب مالك او بدل ومن طرف القبول مشتق او بدل
 المشتري فهو متعد في الاعتبار والاحوال فهو في نفسه عند نفسه متعديا لتوجه القصد الى
 جهة البيع والشراء الى ان يعض العقد ويستقر كل عوض لما له فيختلف حاله فهو قبل امضا ^{للعقد}
 واستقرار العوضين اثنان ولا ينقص عن مجموع البائع والمشتري الا بتعدد الجسد ظاهر فهو
 اثنان والا لما جاز ايفاء الايجاب والقبول منه باعتبارين وانما منع من ذلك بعض الاصحاب
 لعدم تحقق التعدد عنده وانت اذا اجرت ذلك لزمك التعدد كما لو زمت ثبوت الخيارات اما
 ان تقول مستمرا او منقطعا ويرد على الرابع المحتمل انه لم يقل به الشيخ عليه السلام ليكون الوقف ^{اصلا}
 رابعا وقولا له بل انما قال وانافي هذه المسئلة من المتوقفين فان قلت يلزم منه انه قوله قلت
 لا يلزم ذلك ولكن لما تعارضت عنده المرجحات توقف بمعنى انه لم يحصل له ترجيح والوقف
 ترجيح فالوجه القول بالثالث وهو ثبوت الخيارات للاصل ولصدق الدولة عليه لان هذا في الحقيقة
 من الافراد وانما كان نادرا لقلته وقومه لا لانه ليس منها وما كان هذا حاله قد يسكت عنه حال
 جواب المسائل لقلته وقوعه بالنسبة الى غيره ولا يوثق في الجواب بما ينقي بل يوثق بما يقضيه اذا وجد
 فان قلت ليس وقوعه نادرا قلت فاذا به قلت انه ليس من الافراد الشايعة فان كان منها تناوولها

الاطلاق عندكم وان كان نادرا فقد سمعت ادخاله في الموار من الاطلاقات على ما نريد ان وقع
 المطالبة بخيار المجلس في هذه الصورة نادر التجمع وقوله الا ان يشترط سقوطه يريد ان يشترط هو
 من من باب عنه من بايع او شارك بالوكالة الخاصة او الولاية العامة ومع المصلحة للمطلد اذا كان
 احدها ان كانا طفلي او يلزم البيع بان يوجب البيع عن هونايب مناهه ولك ومضى ايجابه
 الزامه واسقاط خيلواته وان اخيرا المجلس ليقط بذلك وقوله او يفارق المجلس الذي عقد فيه
 على ما فسر لا يدفع الاعتراض وان كان له نوع وصيه لكن يمكن ان نوجهه ونقول لما كان مجلس العقد
 هو مكان هذا الخيار كان اعتبار التعدد في هذا الواجب عند نفسه وعند غيره اما هو فيه لان الحاضرين
 لا يعرفون جهة العرف الا انه عبارة عن البائع والمشتري وكذا عند نفسه فالتعدد ملحوظ في
 المجلس فاذا فارق استقلال البائع والمشتري على حاله بحيث لو ارد تغيير امر احدهما الى الاذن
 الجديد فكان مفارقة المجلس علامة انقضاء اعتبار التعدد ونفس ان يقال او يفارق المجلس
 فخذ الاحتمال الثالث عند هو الا وجه واعلم ان ما وعدت به من اعتبار الاحتمالين لا
 الخامس وان كان يرجع الى الثالث ويؤيده ولكنه بطور اخر وهو ان معنى قوله ان لا يذ
 من حال ينتمى اليه هو انه اذا كان قائما مقام اثنين فحجة القيام اما ان تكون مستمرة بمعنى
 انه يكمل على الدوام من الطرفين او على ابقاء الايجاب والقبول خاصة فعلى الاول يمكن
 ان يعيق اذا لم يستتبعه على ايجاب العقد واسقاط الخيار كان مستمر العلم اعتبار التفرق
 للصورة ولا صد ولا عرفا ولا غير ذلك بل حال الانشاء مستمرة بعد مفارقتها المجلس لا يقع
 فذكرت ان الاستمرار في مقتضى العقد ولكن الناس مسلطون على اموالهم وها
 يعلم ان ذلك فاذا كرهه وادار التصرف واجبا العقد واسقاط الخيار فاذا رضى به
 بالاستمرار فاذا فاداة الالة حيث ما طلب وثبوت الخيار لا يمنع من التصرف فاذا
 حكمنا باستمراره قلنا نريد به انه غير مؤجل وهو مستمر لا يسقط الا بالمسقطات كما
 لتصرف والايجاب للعقد وان اختلفا في حكمه عن اجتهاد او تقليد رجعا الى الفقيه
 وعلى الثاني وهو انه انما قام عنهما على الايجاب والقبول خاصة فيتوقف ما وجهناه في
 ترجيح الثالث فلا حظ واعلم اننا استوفينا الثالث على هذا لان الاستمرار المفروض
 انما يحقق اذا وقع العقد وبقي العوضان على حالهما لم يتصرفا فيها ولم يتصرف هو في كل واحد

نيابة عن مالكه اوفي احد هاكل واستقر سلطان الاستئابة عن اذنها السابق وهو الوكالة في اصل
 العقد والالتزم من جهة التصرف وبطل الاستئابة وهذا ان يكون في الغرض واما في الوقوع فعلم
 جلا وبالمجمل فقد اطلت الكلام لتقف البيان عليه والا فلا نسب الاقتصار فنقول اذا ثبت
 امر الواحد بالتخصيص على ما ذكرنا قلنا لئلا كانا بمنزلة هذا الواحد بان كان احدهما موصيا والآخر
 قابلا فانتهما طرعا كانا متميزين لكنهما لا يمكنهما الافتراق بان يكون بينهما بازدياد ما يكون
 بينهما اكثر مما بين المتبايعين وهذا التقدير انما يكون بين المتعديين بالشخص لانها
 اذا تباعدت ازيد مما بينهما من المسافة صدق عليها الافتراق فاذا صدق كانهما لهما اوبا
 الوكالة والولاية على الاجتماع او التفريق وفسخ البيع بالخييار بعد مفارقتها المجلس او قبل
 ذلك جأزة الاحتمالات ويعبر في اختيارنا مما تقدم في الواحد وهذا اذ هما مع حياتهما و
 لومات احدهما بعد القبول فقولان من قال ان حقيقة الانسان هو الروح حكم باللزوم
 ومن قال ان الجسم وان احكام الشرع مبنية على المتعارف حكم بالفسخ الاعلى القول بنفي الخيار
 من امر في صورة الواحد نعم لو قطع الملتص حيث توه من التسمية فتمحق الافتراق هذا مقتضى
 ظاهر الدليل وليس كذلك بانه انما قطع من المختص واما المشترك فانه باق على حكم الاتحاد فلا
 قلنا ان الانسان هو الروح فلا كلام في المفارقة وان قلنا هو الجسم فيبنى على الاحتمالات
 السابقة من ان الامر اذا ارتبط بشئ هل يكفي البعض مكم مع الاستقبال ام اذا كان متينا
 ام لا يصدق الاكل وبالمجمل الامر ان شاء الله ظاهره قال سلمة الله تعالى ومنها ان كل منهما
 منع صاحبه عن التصرف بالا سافل الا اذا الزم ضرره من حركة او لزم الاضرار بواجب ونحوه
 وفي لزوم اعطاء الامرة في مقابلة الحصة وجه قوي اقول اذا اراد احدهما التصرف في الاعضا
 المشتركة وهي الا سافل فله للاخر منع لانه فلا يتصرف فيه الا باذنه ام لا لان المتصرف انما
 تصرف فيما له الاقوى ان يقال ان كان تصرف فيه لدفع ضرر او جلب نفع يتقوم به البدل
 ولا بد له فليس للاخر منعه بل لمن اراد التصرف لذلك جبه على ذلك بنفسه او مع الحاكم
 وعلى الى اكمل عاقبته وان كان جلب النفع لما تتقوم به العبادة فان كان نفس العبادة
 فالظن ان ليس اصيله فان اجبه ووعده باطلا وان كان لما تتقوم به العبادة وليس بعبادة
 ونفسه كاذلة النجاسة فلا يبعد الجواز اذا كان الجبور مطلوبوا بذلك وقد مر مفصل ونظيره

ما لو لم يكن سائق للصلاة الا مشترك بينهما بحيث لا يمكن قسمته للثمن نفسه ولا من الوقت فإنه
 لا يجزى على الصلاة فيه وهو تمتنع ويعطيه اجرة فلا يكون اعطاء الاجرة تجوزا للصلاة في المصنوع
 وقوة وجه اعطاء الاجرة في مقابلة حصّة المبدية على ان المنافع الحوالباع مضمونة مع التقوية
 ثم هل وقع بذلك اذا اجبره نفوت لبعض منافعها يستحق به اجرة ام لا لانه اذا اجبره ولم
 يكن مسلط عليه فقد فوت منافع الحصّة زمان الاجبار ويحتمل اجباره على ما اذا توقف
 الواجب عليه كما اذا اراد المسح على القدم ومنعه الاض لما قدمناه من تسلط الشريك على تنافع
 حصّة من المتاع بها بنفسه ويقاسم الناصب وهذا الماسح يمسح على حصّة ويغتفر استلزامه
 للتصرف في حصّة الشريك وفيه ما تقدم للفرق بين التصرف برفع الجنبية ورفع الحد فيجوز
 في الاول دون الثاني قال سلمة الله تعالى ومنها انه يمكن الحاق نجاسة اصددها بالكفرا وبذنه او
 شيا به وعللها ولبس الجريد الذهب وطلعي الماكول وهكذا بالحوال اقول اذا كان اصددها
 كافرا او كان بذنه نجاسة خبيثة او شيا به الحامل لها او اللابس لها او كان لا يلبس للمحضر
 او الذهب او كان لا يلبس بالجلد غني الماكول ولعلنا في ذلك مما يمنع المصلحة في الصلاة فيه فاضمان
 فما حكم الاض اذا اراد الصلاة الاظانه اذا كان تحريم بحركته ان المصلحة حاملة لذلك وانما الاحتمال
 في انه كالمختار او كالمضطر فعلى الاول تبني صفة صلوته وعدمها على ان حامل النية متي في الصلاة
 في غير المعتبر لستر المصلحة هل يكون كالمصلحة في السائر الغنى ام لا ارجع عند المساواة فان عظم
 من اجباره على الازالة بنفسه او مع الى كم وجب فلو صحت على هذه الحال وهو مقتضى من ذلك ولم
 بطلت صلوته الا ان هذا اشكال في اجباره على الاسلام وهو انه اذا شهد الشهادتين و
 علم الجبر انه تلفظ بها وهو متأكد فهل يكفي ذلك مع العلم بانكاره عند التلفظ ام لا يكفي
 الا اذا لم يعلم الانكار والخطا حينها طويل ولكن لا يبعد الاكتفاء بمجرد التلفظ لان ذلك
 يخرج من ادراك الكفر ظاهر وان كان عند الله اسوأ حالا من الكفر فاذا تلفظ على فرض انه
 فيما نحن فيه كالمختار اي المنفرد صفة صلوته ذلك المصلحة واما الذهب والحيوي فالظاهر ان النهي انما
 توجه الى اللبس لا الى العمل فلا يضره ذلك في الصلاة واما على ما من يذهب الى ان النهي سة الحولة
 لا تبطل الصلاة الا في الساتر خاصة لانه المتبادر فلا محل فدرنا لا اعلم مذهب المصنف فان كان
 الاول فهذا الكلام قد سمعته وان كان الثاني فيكون ذلك ان ذكره لبيان ان هذا من المسائل

المحملة في الشخصين على حقها وهذا على أنه كالمختار وأما على أنه كالمضطر أو مع عدم التمكن
من الاجبار بنفسه أو مع الحاكم أو بسبب ضيق الوقت عن الإزالة بحيث لا يمكنه بعد الإزالة
أدراك ركعة من الوقت فيصير على كل حال قال سلمة الله ومنها أنه إذا أراد اصطحابها مع
كونها ذكيتين لبس حياء وذهب فيما يحرم عليهما وجب منعه أن يمس الأسافل الدخول
في اللبس من باب التهيؤ المنكر في الأعلى وعلى الحاكم مساعدته أقول هذه المسئلة لا استحالة
فيها وإنما ذكر لي بيان احتمال تعديد البعض المسائل التي تجرى على الشخصين على حقها وحده
قال سلمة الله ومنها أنه لو أراد اصطحابها مختاران دون صاحبه فإن كانا ذكيتين بالغيين
وجبت متابعة الأضواء فلا تجب ولو علم بلوغ اصطحابها دون الأضواء بظهور الامارات
في العوالى إذا دمجوها لقطع كنبات سفر شار أو صمد أو ابط أو حبة أو حبة أو حبة أو حبة
عرقا وكبي ثدي ونحو ذلك جبر الأضواء عليه على أشكال أقول إذا كانا ذكيتين بالغيين وأراد اصطحابها
الاختتان واضممع الأضواء بنفسه أو مع الحاكم ولو كانا غييين بالغيين أو كانا اثنتين لم يكن
للمريد الاجبار ولو بلغ اصطحابها دون الأضواء ويعرف ذلك بمثل الامارات التي ذكرها وأمثلة
وبالسن قد يمكن فرض استعلاءه على أشكال وهو ملو وضعت أحدها إلى الأضواء المحيطة
بقى الباقي ثلثة أيام أو أكثر أو أقل متعلقاً ثم وضعت الأضواء ووضع العوالى المختصين
وبقي المحيطة من الأضواء فكل سى الأول قبل الأضواء وشبه الأشكال من صدق اسم الكل
على المعظم فيكون الأول بالغاً في الفرض الأول ويصدق على الثاني أنه لم تضعه لذلك إذا لا
عقبة بالمشرك في الفرض الثاني لعدم وضع المعظم ومن عدم صدق الوضع في الفرض الأول
لأن الأصل والاطلاق إنما يرد به الكل كما يحتمل في الفرض الثاني صدق الوضع عليه بوضع
المشرك فالأول أولى والحاصل إذا علم البلوغ في اصطحابها دون الأضواء وأراد البالغ الاختتان
ومنع غير البالغ جبر غير البالغ الأضواء لا مضافاً بين المنع والأضواء قد مناوان الجابر يكون
بذلك محسناً وإن لم يكن واجبا على المجبور لكنه راجح ويحمل لعدم بناء على أنه لا يجب عليه
ما قد منا الأولى الأول وعلى الحالى فإنك إن المجبر ضام على أشكال في الأول قال سلمة الله
ومنها أنه يجوز أن يكون اصطحابها الصاحب مع تقدمه عليه أو مساوؤه أو بعده ولو انفرد
أحدهما عن صاحبه فاقترنا في الصلوة وسبق أحدهما في السجود وانتظر الأضواء حتى يقوم معها ولا

ولا اختلاف في العمل يتبع منها غير المكلف المكلف اذا كان الحكم وجوباً فقول يجوز ان يكون احدهما اماماً
 للآخر ولغيره فان كان اماماً للصاحبة فلا يخفى اما ان يكون صالحين للامامة في انفسهما بكل واحد
 عند الآخر او لا فان كانا صالحين كل واحد فالا فضل ان يكون الامام هو الايسر ليكون المأموم عن
 يمين الامام والا فلا مالم هو الصالح مطلقاً وان كان اماماً لغير صاحبه فعلى فرض صلاح كل واحد
 منهما فالأفضل ان يقدم اليمين الايسر ليكون عن يمينه ثم لا يخفى ان يكون الغي المأموم واحداً
 او اكثر فان كان اكثر صفواً خلفه وان كان واحداً فلهما الا فضل ان يكون عن يمين الامام لا اليسر
 مع غيره واضطره لان الآخر مأموم ويصدق على المأمومين التعدد ومع التعدد الا فضل
 الثاني وانما تقدم الآخر لعدم ممكنة من التنازع فعلى مذهب من يوجب تقدم الامام
 فالأولى للامام ان يخفف قليلاً الى اليسار بحيث لا يخرج عن القبلة ليحصل له نوع تقدم ولو نفر
 احدهما عن صاحبه فالأولى ان يقفوا في الصلوة ولا يسبق احدهما الآخر لئلا يتخاضع الركوع
 والتسجود لو سبق احدهما في التسجود فاعلم انما ان يكون بسبق قليل وكذا مع التنازع لانه
 لا يمكن ان يسجد احدهما ولا في قاعده نعم يمكن ان يقع برأسه وقد يمكن بيده ليضم على مشقة
 فانما سبق انتظار الآخر حتى يقوم جميعاً ولا يصح صلوة تامة حتى يتقاربا الآخر فلو صدق
 كل واحد ولم يصل الآخر لكنه يقوم معه ويقعد اذ لا يمكن بدونه ذلك فارد الاخر ان يصلي قائماً
 على الاخر جاء الاحتمال ان الاجبار بنفسه او مع الحاكم وعلمه فالأولى هنا الاجبار بنفسه
 ويعينه الحاكم ان احتاج الى المعاونة لان المانع مانع له من استعمال حصته فيايب عليه والية الامة
 بقوله ولا اختلاف في القول اذا كان الحكم وجوباً ويحمل عدم الاجبار لانه لا يوجب عليه معاونة
 بحصة ولا يوجب على مالكه عليه ولا نيل من مائة من حصته المريد ولكنه غير باذل لخصته
 ولو صدق احدهما وطافه الآخر ولم ينو الصلوة الا في ثمانية الاول انتظر كل واحد منهما الآخر
 فاذا قرأ الاول القنوت سجد الآخر وخفف الاول القنوت وبركعان معا ويسجدان
 فاذا جلس الاول للتشهد خفف تشهد الآخر وانتظر الآخر ثم يقومان فيسجد الاول ويقعد الثاني
 ويقعد خفيفاً وبركعان ويسجدان معا فاذا جلس الثاني للتشهد خفف وانتظره الآخر فيقومان
 معا ويسجدان وبركعان ويسجدان معا ويسجدان معا ويسجدان معا ويسجدان معا ويسجدان معا
 انتظره الآخر على الواجب خاصة فاذا سلم الاول فامتنع الآخر وسجد وطاعة الاول في الركوع

مع تعدد المأموم
 صح

وفي الصوى للتجود بقدر ما يمكن لثاني من السجود ويجلس للتشهد والتسليم ويقرأ الدعاء
وهذا الغرض وامثالها مع المطرعة وعدوها هو معنى قوله اربع الله ولا خلاف آه وصكم هذه
وما اشبهها مما ذكره وما لم نذكره يعرف مما قد مره قال سلمه الله معارضها ان خروج الاصل
مع الاشتباه من خارجها ان بني فيها على المصداق لم يثبت الحديث على واحد منهما وان بني على
المنخرج تعلق الحديث بكل واحد منهما اقول ان الحديث اذا خرج منها واشتبه بمعنى عدم شعور
منها بخروجه ان قلنا ان مستند الحكم ما خرج من اسفليك للكثيرين انعم الله بهما عليك فهي
محلان لان النص يقتضيهما وان قلنا ان الحديث لا تعلق له بخصوص المنخرج لانه الله الاصل
الحديث وانما حقيقة الحديث خروج الحديث من مصدره والحديث المتقدم لرفع توقص من قوله
ان من من الغرض ومتر المنة والقوى والضمك في الصلوة وامثال ذلك نواقص فبين ان الناقص
هو هذه الاحداث المخصوصة الخارجية من الاسفليين فيقول هنا ان الشخصين انما اختص
كل منهما فيما فوق الحقوين فهما اثنان الى فوق الحقوين ثم هما واحد الى اقل من اثنان فاما الغايبة
فهو يخرج من المعللة فما كان من اعلاها فلا يثبت في تعدد الاعلى والحديث يختص بصاحبها اذا
خرج من فوق المعللة من ثبت او من انعم على الاقوى كما نقل بعض العلماء ان القوشجي شاع في الحديث
بوجوده ابتداء بعد البلاء وكان يتعوط من فمه ولا شك بانه يكون حديثا لانه يحصل به التلقي
وعلاوة الخارج من الاسفل به ايلس من الخارج من اعلاها والذي من الاعلى اليه واحق وقرب
مخرجه ثم هل تعدد اسافل المعللة بان يكون لكل واحد معللة ومثاله ام لا وقد يعرف بالتعدد
بان يكون الداعي اذا اتى احد هما لا يحس به الاضوال في المنخرج فان علم والادب الظاهر حال الخلقة
الا كما في شتر كالتى في الحديث مظن الاما خرج من المحصى من ثقبته او فهم فيخص به والاصل
ما علم اختصاصه اختصاص والاشتركا فيه لان حكم المنخرج املوه لا يصرف عن مقتضاها
ان يقيس الاختصاص فان حصل قطع بانه من المختص وان اشتبه فلا يعلم من ايها كما لو
خرج مما بين المحصى والمشارك او كان لكل واحد ثقبته في المختص فيخرج الحديث مع غفلة
في الغرضين وعدم التميز بينهما فيهما حكم واجدى المنى في التوب المشترك فلا تميز بالطهارة
على واحد منهما ولا ينتقض حديثهما وان استقي لهما الطهارة وهل يصلحان بجماعة بالطهارة الادوية
اصداها امام للاخر استكمال من ان اصل الطهارة والتشاك في الحديث لا يلغى بقية الطهارة

انحصار الحديث فيها فاصدها حدث قطعا فيصح صلوة الامام مع استئذان الاشتباه او ما صلوة المأمون
 فبنيته على ان القراءة هل سقطها عن المأموم من غير الحمل الامام القراءة لانه امين ضامن وعلى ان
 صحة المأمومية هل هي متى تبت على ظن الامام ام ظن المأموم وظن المأموم بالنسبة اليه او بالنسبة
 الى ظن الامام والمنا في هل هو مبطل في الواقع موجب للقضاء مظم الا مع استمرار عدم العلم او في ذلك
 او غير موجب وتحتاج هذه المقدمات الى الاشارة الى اقسام اليقين باعتبار معارضة الشك له
 وهذا لما يطول به الكلام ولكن اذكر لك بعضنا من ذلك على سبيل المثال لاسم المراد فاقول
 وبالله المستعان اعلم ان اليقين باعتبار معارضة الشك له ثلثة اقسام احدها ان يرد الشك على
 مورد اليقين وثانيها ان يرد الشك على نفس اليقين وثالثها ان يرد الشك على ترتيب اليقين
 على المعين فالاول كان يتيقن انك تطهرت ثم تشك هل طهرت حدث ناقض لذلك اليقين ونزول
 له عن محله ام لا ففي هذا لا تنقض اليقين بالشك ابدا ولا تنقضه الا بيقين مثله بان يتيقن انك
 اصدت بعد الطهارة والثاني كان يتيقن انك تطهرت ثم تشك في ذلك اليقين هل وقعت
 الطهارة التي قلت انها يتيقن ام لا فهذا اليقين ينقضه الشك فينقلب اليقين شككا لانه انما يغلب
 الشك مع سلامته في نفسه وبقاءه بحال الشك لمعارضة وهنا قد ارتفع اليقين فبقي الشك
 بالمعارض ومعنى انقلابه شككا انقلابا ببقاء القلب الى التردد وذلك كما اذا تيقنت انك لم
 تنصل الاثنين ثم بعد اليقين سككت بين الاثنين والثالث بعد اكمال السجدين فانك تبتدع على
 الثالث لان الشك واراد على نفس اليقين فانقلب شككا وهذا وظن الثالث ان يتيقن كل واحد من
 واحد للمنى في التعبد المشترك انه على طهارة فاذا اراد الجماعة وورد الشك على ترتيب مقتضى
 يقين المأموم من صحة الایتمام على مقتضى يقين الامام من صحة الایتمام به فهذا الذي فيه الكلام
 فيقول ان صحة صلوة المأموم مبنيّة على فرض صحة الامام اما في الواقع اذا كان المنع منها
 بالحدث او في الوقت كالصلوة الى محض التيقن اليقين والتمال وكما الخامسة للنسبة على الاصح و
 كما تمام المسافر ناسيا او مع استمرار الجهل بها الى ان يفرغ كعدم العلم بالنجاسة الجبينة وانما استمرار
 صحة الامام في صحة صلوة المأموم مع علمه لان القراءة انما يسقط عن المأموم لعاهة من حرمة الامام
 او لحمل القراءة عنه لانه ضامن متعلق الاحتمال هنا هو المنبسط في الواقع لانه حدث وهو مبطل الا
 مع استمرار الجهل فعلى فرض الاستمرار يحكم بصحة صلوة فاذا قلنا بهذا فهل صحة صلوة المأموم موطنة

بصحة صلاة الامام بالنسبة اليه او بالنسبة الى المأموم باعتبار صحة الايتام به فان اعتبارنا ظن
 لامام صحة صلاة المأموم باعتبار ان السقوط غير ممتنع لثبوت الاحتياط او للتأمل كحصوله وانما
 ظن المأموم وصحة فكل لا يظن صحة صلاة امامه في نفسها فيازله ترك القراءة على الاحتياط
 ويقتل على صلاة المأموم لان فرض ظن صحة صلاة امامه مبني على فرض عدم صحة صلاة غيره
 للقطع بحديث اوجهها فايها فرضت صحتها بطلت الاخرى فصلاة المأموم باطلة على الفرض
 الا ان يبقى لان هذه الملازمة انما هي للاصل الواقعي لا للجدل والفرض الذي يحصل ظاهرا به جواز ال
 ايتام ومطلق الاحتياط ولا تبطل الصحة لاجل هذا والا فظ الاحتياط فإيم وان اعتبرنا النسبة
 والاحتياط جاء الاسكال فان قلنا السقوط غير ممتنع فهل يكفي ظن صحة صلاة الامام في نفسها
 عنده وعند المأموم بالنسبة الى الامام او الى المأموم نفسه لما نفيتمنا البعد عنه لعدم
 استلزام التعارض في الفرض المتعارض في الواقع لانهم صلواتان مستقلتان فيصيح الربط
 ويثبت الاحتياط الموجب للسقوط لا بد من ظن صحة صلواته في الواقع بالنسبة الى صحة ايتام
 المأموم به فلا يصح الربط الموجب لسقوط الواجب على ما لا يعلم بثبوت احتمالاته والاول
 قريب لان الاحتياط لا يتعلق له بالواقع وهو ظن ولا بالايتام نفسه وامكان شرط القابلية
 السقوط والايتام حاصل بدون امامت وليست نية الاباحة شرطا في صحة الايتام فلا يتوقف
 الموجب للسقوط من حيث هو على نفس الايتام فاذا انتم سقطت القراءة بحكم الوضع اذ لم
 من الايتام نفسه ولهذا الوجه المأموم لنفسه صحة صلواته وانما المنع من جهة ترك القراءة ولما
 جاز الايتام سقطت القراءة غير ممتنع وكل ايتام يجب معه سقوط القراءة عن المأموم نصح فيه صلواته
 وان قلنا السقوط للتأمل فالبطلان قريب لان المأموم لا يقطع بصحة التأمل هذا الجواز كون
 الامام محلثا والذمة مشغولة سقيمة لانه وان جاز الايتام في نفسه لم يقطع بصحة التأمل لان
 صحة التأمل متينة على صحة الصلوات في الواقع ظاهرا فاذا لم يقطع ظاهرا بصحة الصلوات في الواقع
 لم يقطع بصحة التأمل والحكم بالثبوت شرعا انما يحصل للصلاة الامام في نفسها لا مع ما يقرب غيرها فلا
 ما لو كان ذلك في فحاشة الخبث ولم يعلم الامام وعلم المأموم فان صلواته الامام في الواقع مع علم
 علم الصام صحيحة عندها وهذا ليس صحيحة وانما حكمنا بالصحة مع استبعاد الجمل من جهة اللطف وهو
 والعقول ان التكليف لا يتوقف على الجاهل ولو علم بعد سنة مثلا وجب القضاء بخلاف جاهل النجاسة

ويحتمل الصحة فان المسرع لا يتيام من فحصة صلوة الامام المحكوم بها شرعا كما في صحة التمام اذا
 القبل مبنى على هذه الصحة فلو لم يكن هذه الصحة للمتمل لم يصح الايتام فيها التساوي ابتداءها
 قال سلمة الله ومنها انه يلزم شراء ما يستر العورة عن النظر وشراء لباس الصلوة مني لهما
 على صباهما من ذكرين او غيرهما ويجوز احدهما الاخر كما لو ضاع من محرابه مع العجوة
 التي اتم قول الاشكال فيما ذكره ايله الله ولا يحتاج الى البيان اذ يدعيها بنية قال سلمة الله تعالى
 ومخا انه اذا كان احدهما مجتهدا عدل قلاه صاحبه وليس له جبر الى الخروج معه الى اخره
 القول بجواز الاجاب وطم او الى الافضل او اذا كان احدهما مجتهدا عدل قلاه صاحبه وليس
 للمقلدان يقول المجتهد ان لا يدعيه فاضح معي اليه لا قلاه لان المجتهد لا يجب عليه وفيه
 الخروج لا يستفاد عن المجتهد والمقلد ليس له ان يجبر على ما لا يجب عليه وهذا لا يحتمل من
 الاجبار لتوقف الوجوب عليه اذ لعلمه لم تطرح نفسه اليه مثل من يطلبه وان كان لا يطعن
 في عدلته فاذا لم يكن له اجباره ولم تحصل له واسطة عدول بينه وبين من يريد تقليده وكان
 صاحبه لا يطعن في اجتهاده وعدلته بقى عليه تقليده ولا يجوز الاستبداد بالرائي ولو طلب
 المقلد الخروج معه لبقلا الافضل ففع القول بتبقي تقليد الافضل وعدم جواز تقليد المفضل
 يحتمل الاجاب جميعا والظن العدمي قلنا قال سلمة الله تعالى ومنها انه اذا اراد احدهما الخروج
 والاكتساب جبره الاخر الى هذا انتهى الشرح اذ لا الله بقاء الشارح في رضا تحمل والده اجمعين
 ١٢٤٢

بسم الله الرحمن الرحيم

قال يده الله تعالى وايضا مكروه العبادة مثل التنقل في الاوقات المكروهة والامكن التي تكون
 فيها للصلوة وغير ذلك هل المراد انها اقل ثوابا بالنسبة الى غيرها وانها من وجوه فلا يكون في فعلها
 رجحان لان المومح لا يكون راجحاه اقل سوءا هذه المسئلة ثلثة اقوال عند الاصوليين الاول
 ان يكون العبادة من المندوب ان كانت مندوبة ومن الواجب ان كان واجبا لان العبادة راجحة
 والراجح لا يكون مرجوحا الشئان من المكروه والكرهية راجعة الى وصف خارج عن ماهيتها فان
 كانت في نفسها راجحة لكتفها من المكروه لما حققها من كراهة لبعض متعلقها الشئانها قسم
 معنى ان الاصلها واجب ومجتمعا ومندوب ومكروه ومكروه العبادة ومباح فاما القول الاخير

